

أوديشا: تدعيم الوجبات
الغذائية المدرسية

كينيا: مشروع قانون الأمن
الغذائي وأمن التغذية

بوركينافاسو: دعم
"رنتش" REACH

NUTRITION EXCHANGE

التبادل الغذائي

ENN

السنغال: زيادة التمويل الحكومي

تنزانيا: رفع التغذية إلى أعلى
الأجندة السياسية

آسيا: نصائح للمجتمع المدني

المحتويات

٣ كلمة التحرير

٤ مواضع عالمية

- ٤ تقديرات عالمية جديدة لسوء التغذية
- ٤ أنظمة الغذاء والأنظمة الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين
- ٥ الكتاب المرجعي العالمي للتغذية المدرسية: دروس من ١٤ دولة
- ٦ منتدى نقاش en-net لحركة توسيع نطاق التغذية SUN
- ٧ "تغذية الملايين" و"قصص عن التغيير في التغذية"
- ٨ الصفقة الكبرى Grand Bargain

٩ مقالات أصلية

شرق إفريقيا

- ٩ الالتزام بالتغذية: رفع التغذية إلى رأس الأجندة السياسية في تنزانيا
- ١١ قطاعات التنسيق: مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية في كينيا

غرب إفريقيا

- ١٣ زيادة التمويل للتغذية: دور التأييد والتواصل في السنغال
- ١٥ حركة SUN والقطاع الخاص: شبكات الأعمال في نيجيريا والنيجر
- ١٧ "ريتش" REACH لتوسيع نطاق التغذية SUN: دعم الأمم المتحدة لتوسيع نطاق التغذية في بوركينا فاسو

جنوب وجنوب شرق آسيا

- ١٩ شبكة مجتمع مدني جديدة لحركة SUN: نصائح حول التأسيس من مؤيدي التغذية
- ٢٢ تدعيم الوجبات الغذائية المدرسية: تدعيم الأرز لمعالجة فقر الدم في "أوديشا"
- ٢٤ تعاون حركة SUN من الجنوب إلى الجنوب: زيارة مجموعة تعلم طاجكستانية إلى النيبال

٢٦ أخبار ومراجعات

- ٢٦ مصادر على الإنترنت
- ٢٧ تحديثات حركة SUN

لقد أنجز هذا العدد من "التبادل الغذائي" NEX بفضل الأخصائيين الإقليميين في إدارة المعرفة RKMS الموجودين في آسيا وإفريقيا؛ شارولاتا، وأمباركا، وتيتوس. وقد تمّ دعمهم عن كثب من قبل منسقة "إدارة المعرفة" KM، توي سوينين. ونشر بالامتنان لنظرتهم الثاقبة وخبرتهم.

الغلاف الأمامي: فتاة تحمل البطيخ، مجموعات الزراعة المجتمعية، السنغال؛ **برنامج الأغذية العالمي** / WFP / جيني ماثيوس
الغلاف الخلفي: سوق في أراضي زونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **برنامج الأغذية العالمي** / WFP / أوليفيه لو بلان



ما هو "تبادل التغذية"؟

"تبادل التغذية" هو مطبوعة تصدر عن شبكة التغذية في الطوارئ ENN، وتحتوي على مقالات قصيرة وسهلة القراءة عن تجارب ودروس برامج التغذية من الدول التي تنوء تحت ثقل سوء التغذية وتلك التي هي عرضة للأزمات. تُعطي أولوية النشر للمقالات المكتوبة بأقلام محلية. كما تلخّص أيضاً الأبحاث وتوفّر المعلومات حول الإرشاد والتوجيه، والأدوات، والدورات التدريبية المقبلة في التغذية والقطاعات ذات الصلة.

وتتضمن مطبوعة "تبادل التغذية" مقالات أساسية، ومعلومات محدّثة حول المرجعيات، والسياسات التوجيهية، والأدوات، والتدريب، والأنشطة والأحداث. وهي متوفرة باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية.

ما هي وتيرة نشرها؟

إن "تبادل التغذية" مطبوعة سنوية مجانية متوفرة بالنسخين الورقية والإلكترونية.

كيف يتمّ الإشتراك فيها أو إرسال المقالات؟

للإشتراك في "تبادل التغذية"، زوروا الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.enonline.net/nutritionexchange>

يقبّل الكثير من الناس قيمة تجاربهم الشخصية وكيف أن مشاركتها قد تفيد الآخرين الذين يعملون في ظروف مشابهة. وتهدف "شبكة التغذية في الطوارئ" إلى توسيع دائرة الأشخاص، والوكالات، والحكومات التي تساهم في المواد التي تنشر في "التبادل الغذائي".

تبدأ الكثير من المقالات التي ترونها في "التبادل الغذائي" كنقاط رئيسية عامة يتشاركها الكاتب معنا. سوف يساعدكم فريق التحرير ويساندمكم في كتابة أفكاركم على الورق وتحويلها إلى مقالة صالحة للنشر..

كخطوة بداية، ما عليكم سوى مراسلة "كارمل" و"جوديث" على العنوان الإلكتروني التالي: carmel@enonline.net و Judith.Hodge@enonline.net ووضع أفكاركم واقتراحاتكم. نحن الآن بصدد البحث عن مقالات للعدد الثامن من "التبادل الغذائي". نرجو منكم التواصل معنا.

تمّ تمويل هذه النسخة من "تبادل التغذية" Nutrition Exchange من قبل هيئة الإغاثة البريطانية UK aid "من حكومة المملكة المتحدة، و إيريش آيد" Irish Aid، وعبر منحة مشتركة من هيئة الإغاثة الأميركية USAID والوكالة الأميركية للتنمية الدولية OFDA لشبكة التغذية في الطوارئ ENN بعنوان "بناء معرفة وقدرة قطاعية وفردية ودولية ووطنية للاستجابة للطوارئ في قطاعي الأمن الغذائي والتغذية حول العالم" بموجب الإتفاق رقم AID-OFDA-G-11-0217.



كلمة التحرير

خبيرين، أحدهم من الهند والثانية من مياممار. وقد كانت النتيجة نظرة ثاقبة مدهشة بشأن بناء قوة دفع لتوسيع النطاق في سياقات مختلفة تماماً، لكن مع نصائح يمكن تطبيقها عبر الحدود (أنظر صفحة ١٩).

كما يعطي العدد السابع من "التبادل الغذائي" تحديثات عن التنمية العالمية. تؤكد التقديرات المشتركة الحديثة من منظمة اليونيسيف UNICEF، ومنظمة الصحة العالمية WHO، ومجموعة البنك الدولي (صفحة ٤) أن آسيا وإفريقيا تتحملان أكبر عبء من حيث نقص التغذية لدى الأطفال. وقد تكون المفاجأة الأكبر أنه في العام ٢٠١٥، كان نصف العدد الإجمالي تقريباً من الأطفال المصابين بزيادة الوزن يعيش في آسيا، وأكثر من الربع يعيشون في إفريقيا. ويبيّن تقرير حديث عن أنظمة الغذاء العالمي في نقص التغذية، وزيادة الوزن، والسمنة؛ كما سلّط التقرير الضوء على واقع أن الأنظمة الغذائية لا تتحسن مع تحسّن الدخل. وتوجد مبادرة واعدة واحدة هي الوجبات الغذائية المدرسية (صفحة ٥)؛ ومن خلالها يتلقى طفل واحد من أصل خمسة أطفال وجبة غذائية مدرسية كل يوم. وينظر صنّاع السياسات بشكل متزايد إلى الوجبات الغذائية المدرسية كمدخل لمعالجة قضايا الصحة والتغذية لدى السكان، كما برهنتها تجارب الدول في الكتاب المرجعي عن هذا الموضوع.

السؤال المطروح والذي تمّت مناقشته على نطاق واسع هو: لماذا نتج بعض الدول أكثر من غيرها في خفض نقص التغذية، حتى لو كانت اقتصادياتها ومستويات الفقر لديها متشابهة؟ لقد استخدم مشروعنا "تغذية الملايين" و"قصص التغيير" (صفحة ٧) تحليلاً كيميائياً وكيفياً معمّقاً لفهم العوامل المحتملة وراء نجاح دول مثل النيبال، وبنغلاديش، والبرازيل في خفض التقرّم لدى الأطفال تحت عمر الخمس سنوات، بالإضافة إلى المحددات الأخرى المرتبطة بالتغذية.

ويتضمن العدد السابع من "التبادل الغذائي" تحديث حركة SUN فيما يخص التنمية الحديثة على المستوى العالمي، مثل إطلاق خارطة طريق SUN ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تضع الخطوط العريضة للطموحات والاتجاه الاستراتيجي للحركة في مرحلتها الثانية.

أخيراً، يتطلّع فريق "التبادل الغذائي" إلى الاستمرار في العمل مع دول حركة SUN كي يدعم التقاط التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بتوسيع نطاق التغذية. لدينا فريق عمل يستطيع مساعدتكم على توثيق تجاربكم والدروس المستفادة، والتي قد يستفيد منها مجتمع حركة SUN الأوسع. يرجى منكم التواصل معنا في أي وقت لو رغبتم في الظهور في عدد مقبل من "التبادل الغذائي".

كارمل دولان carmel@ennonline.net

جوديث هودج Judith.Hodge@ennonline.net



توي سوينين، المنسقة العالمية لإدارة المعرفة شارولاتا بانيرجي، الأخصائية الإقليمية لإدارة المعرفة في آسيا أمباركا يوسوفاني، الأخصائي الإقليمي لإدارة المعرفة في غرب إفريقيا تيتوس مانغو، الأخصائي الإقليمي لإدارة المعرفة في شرق إفريقيا



يقدم هذا العدد السابع من "التبادل الغذائي" مرحلة جديدة مثيرة في مسار تطور الإصدار لأن "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN ستنشر "التبادل الغذائي" مرتين في السنة، وستجمع الخبرات والدروس المستفادة من دول "حركة توسيع نطاق التغذية" SUN فضلاً عن محتويات أخرى. وقد تحقق هذا الأمر عبر تمويل DFID لشبكة التغذية في الطوارئ من أجل توفير خدمات إدارة المعرفة KM لدول حركة SUN، وبالذات تلك الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات. إن حركة SUN متنوعة، وتجمع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والأعمال، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، والأفراد. ويتجلّى هذا التنوع على مستوى الدولة كلما تبنت دولة في الحركة مناهج توسيع نطاق التغذية بناء على احتياجاتها وتحدياتها. وتساند "شبكة التغذية في الطوارئ" توثيق التجارب الثرية والمختلفة فيما يخص توسيع نطاق التغذية في هذه الدول بهدف تشارك التجديد والابتكار، والتعلّم، والممارسات الجيدة.

في هذا العدد، عمل فريق "شبكة التغذية في الطوارئ" الجديد المؤلف من الأخصائيين الإقليميين في إدارة المعرفة RKMS مع فاعلين وطنيين لدعم تطوير مقالات أصلية تسلط الضوء على قضايا التغذية الراهنة في شرق إفريقيا، وغرب إفريقيا، وآسيا. كما أنتج ذلك تجارب ثرية في تنوعها من هذه الزوايا من العالم. وقد أنتج الأخصائيون الإقليميون في إدارة المعرفة مقالات إما عبر اللقاءات الفردية المباشرة، أو من خلال دعم الكتاب لكتابة مقالاتهم. تستغرق هذه العملية وقتاً؛ كل مقالة في هذا العدد (كما هو الحال مع جميع المقالات السابقة) هي المنتج النهائي للتعاون الوثيق بين محرري ومحررات "التبادل الغذائي"، والأخصائيين الإقليميين في إدارة المعرفة، والكتاب. وبالنسبة للعديد من المساهمين في "التبادل الغذائي"، قد تكون المرة الأولى التي يكتبون فيها لإصدار صحفي.

هناك ثماني مقالات أصلية في هذا العدد الأول من "التبادل الغذائي" الذي يركّز على حركة SUN. ينمو تأثير "الحركة" وشبكاتنا في العديد من الدول المنضمة إليها وقد تمّ التقاط هذه العملية في هذا الإصدار، بما فيها مقالة من تنزانيا (صفحة ٩) تصف عمل التأييد الذي تقوم به الشبكة المحلية للمجتمع المدني PANITA وتعني "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا"، كذلك عمل السياسيين في الدولة لرفع أهمية التغذية. وهناك لقاء مع مسؤول إتصال وتنسيق حركة SUN في السنغال يصف النجاح في زيادة الميزانية الوطنية للتغذية (صفحة ١٣). وتعرّض بشكل قوي في هذا العدد جهود المجتمع المدني، لكن تمّت أيضاً تغطية القطاعات الأخرى، مثل المبادرات الحكومية على المستوى الوطني كتمرير "مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية" في كينيا (صفحة ١١)؛ كذلك جهود ولاية أوديشا لمعالجة فقر الدم عبر توسيع نطاق الأرز المدعم في الوجبات الغذائية المدرسية (صفحة ٢٢)؛ وتعاون الأمم المتحدة من خلال تجربة "ريتش" REACH في تقوية حركة SUN في بوركينا فاسو (صفحة ١٧)؛ وإطلاق شبكات أعمال حركة SUN في نيجيريا والنيجر (صفحة ١٥).

وهناك تطور آخر مثير يترجم ويبزغ في التعاون من الجنوب إلى الجنوب: لدينا مثالان في هذا العدد عن مثل هذا التبادل في التعلّم. إن نجاح النيبال في خفض نقص التغذية هو قصة نجاح عالمي دفع وفد حركة SUN من طاجكستان إلى الاهتمام بالمعرفة عنه من المصدر الأساسي؛ اقرأ عن زيارتهم إلى النيبال وعن الدروس المستفادة في الصفحة ٢٤. أما مؤيدو التغذية من المجتمع المدني في الفلبين، فقد بحثوا عن الإرشاد حول تطوير وتقوية شبكتهم في حركة SUN، لذا طرحنا أسئلتهم على مناصري تغذية

تقديرات عالمية جديدة لسوء التغذية

أظهرت التقديرات المشتركة الجديدة من فريق الوكالات المختلفة (منظمة اليونيسيف UNICEF، ومنظمة الصحة العالمية WHO، ومجموعة البنك الدولي) فيما يخص التقرّم، وزيادة الوزن، وانخفاض الوزن، والهزال لدى الأطفال أن التقرّم يتراجع ببطء شديد، بينما تستمر زيادة الوزن في الارتفاع.

تتحمل كل من آسيا وإفريقيا العبء الأكبر من جميع أشكال سوء التغذية. في العام ٢٠١٥:

- تواجد أكثر من نصف إجمالي الأطفال تحت سنّ الخمس سنوات المصابين بالتقرّم في آسيا، وأكثر من الثلث في إفريقيا.
- تواجد حوالي نصف إجمالي الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن في آسيا، وأكثر من الربع في إفريقيا.
- تواجد أكثر من ثلثي الأطفال المصابين بالهزال في آسيا، وأكثر من الربع في إفريقيا.

وهناك بعض الأطفال الذين يعانون من أكثر من شكل واحد من سوء التغذية - مثل التقرّم وزيادة الوزن أو التقرّم والهزال - لكن لا توجد حالياً تقديرات مشتركة عن هذه الحالات المركبة.

لمعرفة المزيد، يرجى زيارة www.who.int



أنظمة الغذاء والأنظمة الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

إذا استمرت الأزمات الشائعة حالياً، فسيكون تقريباً نصف سكان العالم البالغين مصابين بزيادة الوزن أو السمنة بحلول ٢٠٣٠ مقارنة بالثلث اليوم. ولن تكون الدول الأكثر فقراً بمنأى عن هذه الأزمات الشائعة. على سبيل المثال، بحلول العام ٢٠٣٠ سيكون لدى بنغلاديش أشخاص بالغون مصابين بمرض السكري أكثر مما لدى المكسيك أو إندونيسيا.

• لا تتحسن الأنظمة الغذائية مع تحسّن الدخل

يتزايد استهلاك الأطعمة التي تشكّل جزءاً من النظام الغذائي ذي النوعية الجيدة (مثلاً الفواكه) مع زيادة الدخل، لكن يتزايد أيضاً استهلاك الأطعمة التي تؤذي النظام الغذائي ذي النوعية الجيدة (مثلاً اللحوم المصنّعة). يعتبر التمدّن مسبباً للأنظمة الغذائية الفقيرة لأنه يشجّع على الطلب والتزويد فيما يتعلق بالأطعمة عالية التصنيع، والتي تتطلب وقتاً أقل في التحضير وتميل لأن تكون مكثّفة بالطاقة وغنية بالملح، والسكر، والدهون غير الصحية.

• تتجاوز عواقب النظام الغذائي الفقير ضعف الصحة وتضعف مكانة النمو المستدام

لا تحمل هذه الأزمات الشائعة تكاليف ضخمة من حيث الوفيات والأمراض فحسب، بل لديها أيضاً تكاليف إقتصادية هائلة تُقدّر بخسارة سنوية تبلغ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي- وهي

إن النظام الغذائي الفقير هو عامل الخطر الأول الذي يؤدي إلى عبء المرض في العالم. هناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ويستهلك ملياران أنظمة غذائية تفتقر إلى نوع واحد أو أكثر من الفيتامينات أو المعادن، كما يعتبر ١,٩ مليار شخص مصابين بزيادة الوزن أو السمنة. ما يعني أن النظام الغذائي لكل شخص من بين ثلاثة أشخاص على الكرة الأرضية غير ملائم. ولكن هناك نقص في المعلومات حول العناصر الخاصة في أنظمتنا الغذائية؛ كيف يختلف استهلاك الناس بحسب الدولة التي يقيمون فيها، والدخل المادي، ومكان الإقامة سواء أكان في المدينة أو في الريف، والعمر، كذلك كيف تتغير الأنظمة الغذائية على مدى الزمن.

يتبنّى هذا التقرير، من "اللجنة العالمية للزراعة وأنظمة الغذاء من أجل التغذية" GLOPAN، نظرة جديدة فيما يخص التحديات المتنوعة التي يواجهها صنّاع القرار وهم يحاولون تأمين أنظمة غذائية صحية ومغذية، خاصة في الدول ذات المداخل المنخفضة والمتوسطة. كما يضع الأولويات للأدلة التي يجب تحضيرها للمستقبل.

الرسائل الأساسية الموجودة في التقرير هي التالية:

- النظام الغذائي هو إلى درجة كبيرة عامل الخطر الرئيسي في عبء المرض العالمي

الضرائب على استهلاك الأغذية التي يُعتقد أنها مضرّة بشكل كبير؛ والقوانين بشأن تسويق أنواع معينة من الأغذية للأطفال.

يوقّر التقرير بيانات جديدة، وأدوات، وأفكاراً لمساعدة صنّاع القرار على تطوير مجموعة من سياسات الإستجابة في نظام الغذاء تكون متناسبة مع مشاكلهم. إستناداً إلى مسؤول مجموعة الخبراء الرئيسية، إن تحسين قابلية أنظمة الغذاء في توصيل أنظمة غذائية عالية الجودة خيار متاح بشكل جيد وفي متناول صنّاع القرار. وهو أمر سيساعد على تحقيق "هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" فيما يتعلق بإنهاء سوء التغذية بجميع أشكاله بحلول العام ٢٠٣٠.

المراجع:

"اللجنة العالمية للزراعة وأنظمة الغذاء من أجل التغذية" ٢٠١٦. أنظمة الغذاء والأنظمة الغذائية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. لندن، المملكة المتحدة.

glopan.org/sites/default/files/ForesightReport.pdf

تعدال أزمة إقتصادية عالمية كل عام.

- نظام الغذاء جزء كبير من المشكلة - وهو جزء كبير أيضاً من الحل يغطّي نظام الغذاء كل شيء يحكم تدفق الأغذية من المزرعة وحتى طاولة الطعام: الإنتاج، والتخزين، والنقل، والتبادل التجاري، وعملية التحويل والتغيير، والتسويق، والبيع بالتجزئة. تساهم الأعمال والتصرفات في كل من هذه الأجزاء من نظام الغذاء في صياغة بيئة الأغذية التي يواجهها المستهلكون لدى وصولهم إليها.
- يمتلك صنّاع القرار العديد من الخيارات لنقل أنظمة الغذاء من الجانب السيئ إلى الجانب البطولي. يحاول التقرير التوسع في مجموعة الخيارات هذه.

يسلّط التقرير الضوء على بعض التدخلات، والسياسات، والأنشطة التي تمّ تجربتها من أجل تحسين نوعية النظام الغذائي، وتراوح بين التعديم العضوي من أجل مضاعفة محتوى المغذيات الدقيقة لمحاصيل الغذاء الرئيسي؛ والتغيير السلوكي لزيادة استهلاك الفواكه والخضروات؛ ووضع

الكتاب المرجعي العالمي للتغذية المدرسية: دروس من ١٤ دولة



يتبع برنامج الوجبات الغذائية المدرسية في البرازيل المبادئ التوجيهية الغذائية بهدف تحقيق الحد الأدنى من احتياجات الطلبة الغذائية.

تصميم الوجبات الغذائية المدرسية المتوازنة والتي تستخدم مكونات محلية بالطريقة الإلكترونية، وفي تشيلي، ترتبط الوجبات الغذائية المدرسية بالوقاية من السمّة والتثقيف من خلال اتخاذ خيارات غذائية صحية.

• إن الوجبات الغذائية المدرسية المزروعة محلياً مُط شائع في ازدياد؛ ففي البرازيل، يجب أن تكون ٧٣٠ من الوجبات الغذائية المدرسية بحكم القانون مُنتجة في مزارع صغيرة تديرها عائلات.

٢ السياسات وأطر العمل القانونية

• تحتاج البرامج الفعّالة إلى سياسات واضحة المعالم وإطار عمل قانوني؛ لقد أدخلت كل دولة تمّت مراجعتها الوجبات الغذائية المدرسية في إطار عملها التنظيمي. على سبيل المثال، ضمنت المكسيك وجنوب إفريقيا تشريعاً قانونياً في دستورها يتعلق بالتغذية المدرسية.

٣ ترتيبات مؤسسية

• كان التنسيق بين أصحاب المصالح عبر القطاعات المتعددة، وضمان القدرة الحكومية الكافية على المستويين الوطني والمحلي، وخلق آليات تضمن النوعية والمحاسبة، جميعها آليات رئيسية للنجاح.

يتلقّى حوالي طفل واحد من بين خمسة أطفال (حوالي ٣٦٨ مليون طفل) وجبة في المدرسة كل يوم، ما يعادل استثماراً عالمياً بما يقارب ٧٥ مليار دولار أميركي في السنة. بينما توجد العديد من الأمثلة الناجحة في برامج التغذية المدرسية في الدول ذات الدخل العالي، طلبت الحكومات في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الإرشاد حول كيفية تقوية برامجها الوطنية وتوسيع نطاقها. يشارك هذا الكتاب أمثلة من الممارسات الجيدة في كلّ من التصميم وتوصيل الخدمة بناء على دراسات حالة في ١٤ دولة (بوتسوانا، والبرازيل، والرأس الأخضر "كايب فيردي"، وتشيلي، وساحل العاج "كوت ديفوار"، والإكوادور، وغانا، والهند، وكينيا، ومالي، والمكسيك، وناميبيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا).

ما الذي نجح؟

لا توجد وصفة واحدة نموذجية للنجاح في التغذية المدرسية، لكن تُعرّض في الكتاب بعض المواضيع الرئيسية:

١ التصميم والتطبيق

• مع أن البرامج تكون مصمّمة غالباً كإجراءات حماية إجتماعية (من أجل زيادة نسبة التسجيل في المدرسة والمساواة بين الجنسين)، أصبح صنّاع القرار ينظرون بازدياد إلى التغذية المدرسية كوسيلة لمعالجة قضايا الصحة والتغذية؛ في غانا، يتمّ

وعلى الرغم من العدد الكبير لبرامج الوجبات الغذائية المدرسية حول العالم، يسلط الباحثون الضوء على نقص المعلومات، مثل تقيييمات التأثير والتكلفة وترتيبات التمويل. كما يوصون بأن تولد الأبحاث المستقبلية إرشاداً مبنياً على الدلائل فيما يخص انخراط المزارعين الصغار، والتطوير المحلي، والعادات الغذائية، وجودة وسلامة الغذاء.

المراجع:

درايك، إل؛ وولنو، آي؛ بوربانو، سي؛ وباندي، دي ٢٠١٦. الكتاب المرجعي العالمي للتغذية المدرسية: دروس من ١٤ دولة. لندن: مطابع "إمبيريال كوليدج". © ليسلي درايك.

[https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/CC BY-NC :24418License](https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/CC%20BY-NC%3A24418License)

٤ التمويل ووضع الميزانية

• يبقى تحديد المصادر المستدامة والمحمية للتمويل تحدياً أساسياً للعديد من الدول ذات الدخل المنخفض؛ ولكن تزداد الشراكات مع القطاع الخاص في هذا المجال.

٥ مشاركة المجتمع

• في ناميبيا، يُنتظر من العديد من المجتمعات توفير الوقود، وأدوات الطبخ، وغرف التخزين. ويبيّن هذا البحث أن أكثر البرامج استدامة تستجيب لاحتياجات المجتمع، وهي مملوكة محلياً، وتُدخل شكلاً من مساهمة الأبوبين أو مساهمة المجتمع سواء أكانت من خلال الدفع المالي أو التبرعات العينية من الغذاء أو العمل.

منتدى نقاش en-net لحركة توسيع نطاق التغذية SUN



المستويات الوطنية، والإقليمية، والمناطقية، والبلدية، وعلى مستوى القرية. وتتضمن التالي:

- "لجنة التوجيه عالية المستوى للأمن الغذائي وأمن التغذية" HLNFSHC، والتي تستضيفها "مفوضية التخطيط الوطني" NPC، تقود رأس الحربة في إرشاد السياسات والتنسيق متعدد القطاعات.
- تنسّق "لجنة تنسيق الأمن الغذائي وأمن التغذية الإقليمي" الهيكلية الإقليمية للقطاعات وأصحاب المصالح/الشركاء.
- بالإضافة إلى ذلك، هناك "لجنة تنسيق الأمن الغذائي وأمن التغذية الوطني"، والتي يرأسها رئيس "مفوضية التخطيط الوطني".
- كما توجد لجان تنسيق مشابهة متعددة القطاعات للتغذية على مستويات المنطقة، والبلدية، والقرية.
- تم تأسيس "سكرتاريا الأمن الغذائي وأمن التغذية الوطني" في سكرتاريا "مفوضية التخطيط الوطني" لتوفير الدعم الإداري والتقني للجنة التوجيه عالية المستوى للأمن الغذائي وأمن التغذية و"مفوضية التخطيط الوطني" ولتسهيل أنشطة "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" والتي هي متعددة أصحاب المصالح والقطاعات.

على المستوى الوطني الفرعي، تم تشكيل لجان توجيه على مستوى "لجنة تطوير المنطقة" DDC، ومستوى البلدية، ولجان تطوير القرية VDCs. تمتلك هذه اللجان شروط مرجعية محددة تركز على التنسيق، والإرشاد، ووظائف الإشراف على مستوياتها المختصة بها. كما يتم الإشراف على هيكلية الإدارة على مستوى المنطقة من قبل "لجنة توجيه الأمن الغذائي وأمن التغذية"، والتي تم دمجها مع لجان الأمن الغذائي القائمة والمتواجدة في جميع المناطق.

لقراءة المزيد حول النقاش أو لإضافة تجربة دولتك، يرجى زيارة www.en-net.org/question.aspx.2488. ومن أجل مشاهدة المزيد من نقاشات SUN على en-net أو طرح سؤال، يرجى الذهاب إلى الصفحة التالية: www.en-net.org/forum.aspx.26

تتضمن مساحة "توسيع نطاق التغذية" SUN في en-net أسئلة ونقاشات تمكّن الفاعلين في دول SUN من مشاركة خبراتهم والدروس المستفادة بشكل منفتح.

من الأسئلة التي تم طرحها مؤخراً: "ما هي الأمثلة الجيدة للأماكن التي تمّ فيها تأسيس ناجح لمنصات متعددة القطاعات MSPs لحركة SUN على مستوى المقاطعة أو المحافظة؟ ومن كان الفاعلون الذين تمّ إشراكهم في هذه المنصات؟ وهل هذه المنصات تستنسخ المنصات متعددة القطاعات على المستوى الوطني أم أنها مختلفة تماماً؟" تمّت مشاركة التجربة من زامبيا والنيبال.

زامبيا

لدى زامبيا برنامج وطني متعدد القطاعات من "تدخلات التغذية عالية التأثير" HINI، وأنشطة حساسة للتغذية (برنامج MCDP). يأتي التمثيل من خطوط الوزارات الخمسة الأساسية: الصحة، والزراعة، والحكومة المحلية، وتطوير المجتمع والتربية، كذلك من المجتمع المدني. وقد أسس "مجلس زامبيا الوطني للغذاء والتغذية" NFNC لجان تنسيق على مستوى المقاطعة، والمنطقة، والحي في المناطق المستهدفة.

يرأس اجتماعات اللجان عادةً مسؤول ترخيص المنطقة داخل مكتب مفوض المنطقة، ولدى كل منطقة موظف من "مجلس زامبيا الوطني للغذاء والتغذية" لدعم برنامج MCDP، بالإضافة إلى موظف منطقة التغذية/نقطة التنسيق. في بعض الأحيان، يمكن أن يتم دعم المنطقة أكثر من خلال منظمة غير حكومية NGO تلعب دور مدير/منسق المنحة.

يعتبر تأسيس هذه اللجان مهمة ضخمة جداً تتطلب تحضيراً هاماً، وتأييداً، وزيادة في التوعية، والتواصل؛ مع ذلك فإن إمكانية فعاليتها ضخمة جداً أيضاً.

النيبال

في النيبال، مع إطلاق "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" MSNP في العام ٢٠١٢، تم تأسيس هندسة تنسيق متعددة القطاعات على



"تغذية الملايين" و"قصص عن التغيير في التغذية"

منذ الاستقلال، تعاني بنغلاديش من أحد أكثر معدلات نقص التغذية لدى الأطفال في العالم، غير أن المبادرات المجتمعية، مثل برنامج "شوهاردو" (SHOUHARDO ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠)، استهدفت مباشرة تغذية وصحة الأمهات والأطفال، مع تدخلات ركزت على الماء، والصرف الصحي، وإنتاج الأغذية في المنازل. وتم تسجيل انخفاض ملحوظ في انتشار تقزم الأطفال، فقد هبط من ٦٢٪ إلى ٤٩٪ على مدى أربع سنوات.

Stories of Change in Nutrition

إن "قصص التغيير في التغذية" هي سلسلة من دراسات حالة معمقة ومنظمة في ست دول: بنغلاديش، والنيبال، والهند (أوديشا)، وإثيوبيا، والسنغال، وزامبيا. تهدف القصص، وجميعها مبنية على دلائل، إلى تحسين فهم العوامل الرئيسية التي يبدو أنها تدفع الانخفاض في نقص التغذية، وكيف يمكن أن يتم اكتساب وتطوير وتعزيز استدامة السياسات البيئية والمالية للتغذية، وكذلك كيفية تطبيقها. على سبيل المثال، قامت أوديشا، وهي ولاية في الهند، بأداء أفضل في خفض نقص التغذية مقارنة بالولايات الأكثر ثراء. من أجل فهم السبب وراء ذلك، طوّر الباحثون خطأً زمنياً لمدة ٢٥ سنة من العام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠١٥، مستخدمين مختلف مصادر البيانات، بما فيها تحليل المضمون في الملفات (مثل بيانات المسح الديمغرافي الصحي DHS)، ومقابلات مع أصحاب المصالح على مستوى الولاية (موظفي الحكومة، وأعضاء المجتمع المدني)، وأعضاء المجتمع (أمهات، وموظفي الخط الأمامي). تقترح البيانات أن العديد من المحددات المباشرة للتغذية قد تحسّنت، مثل الرضاعة الطبيعية الحصرية، والمدعومة من خلال توسيع نطاق السياسات والبرامج المترابطة. غير أن محددات كامنّة وأساسية، خاصة الصرف الصحي والفقر، تحسّنت بنسبة أقل على مدى السنوات. وقد انتهت كل دراسة حالة باقتراحات لأنشطة مستقبلية. ويوجد ملخص عن البحث في تقارير الدولة الموجزة أو الجريدة الرسمية.

المراجع:

غيليسبي إس، هودج جي، يوسف إس، وبانديا- لورث آر، منشورات ٢٠١٦. "تغذية الملايين" و"قصص التغيير في التغذية".

واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

nourishingmillions.ifpri.info

"قصص التغيير في التغذية"، دراسات حالة وتقارير الدولة الموجزة.

www.transformnutrition.org/stories_of_change

إن الإحصائيات هامة في محاربة الجوع وسوء التغذية العالميين، لكن من الضروري جداً عدم نسيان أسماء، ووجوه، وقصص أولئك الذين عاشوها مباشرة. وهذا هو المحرك وراء مشروعين مترابطين: "تغذية الملايين"، وهو كتاب يجمع قصصاً عن تحسين التغذية في العقود الخمسة الأخيرة، و"قصص التغيير في التغذية"، وهي سلسلة من دراسات حالة معمقة في ست دول.

تفحص القصص في "تغذية الملايين" التدخلات التي تعالج التغذية مباشرة - مثل التغذية على صعيد المجتمع وبرامج التغذية للرضع وصغار الأطفال - كذلك السياسات الحساسة للتغذية والمربطة بالزراعة، والحماية الإجتماعية، والماء النظيف، والصرف الصحي. يأخذ الكتاب بعين الاعتبار نطاق الجهود لمحاربة سوء التغذية بكافة أشكاله، بما فيها سوء التغذية الحاد الشديد SAM، والتقزم، ونقص المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن، والسمنة. ويركّزون الضوء على قصص التغذية الناجحة ميدانياً في أماكن تمتد من بنغلاديش، والبرازيل، والنيبال، والبيرو، وتايلندا، وفيتنام، وإثيوبيا إلى ولاية أوديشا في الهند. كما يفحص الكتاب كيف ظهر "مناصرو" التغذية وقادوا التغيير.

حكايات التغذية

من المعروف جيداً أن التغذية الجيدة لا تعتمد فقط على وصول الناس إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الأغذية، لكن أيضاً على العناية التي يتلقونها والبيئة التي يعيشون فيها. لقد استخدم عدد من الدول والبرامج هذا الفهم الأوسع للتغذية كي يحرزوا تقدماً على مستوى الدولة. توفر هذه الحكايات رؤى ثاقبة حول ما ينجح في التغذية وما لا ينجح، بالإضافة إلى العوامل التي قد تساهم في نجاح تطبيق البرامج المرتبطة بالتغذية من أجل تسريع التأثير وتوسيع نطاقه على الأرض. تشمل بعض الأمثلة عن النتائج ما يلي:

- إن الانتقال من العناية المركزية للمرضى الداخليين المصابين بسوء التغذية الحاد الشديد إلى الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد CMAM يشكل أحد أهم النقلات النوعية في التغذية من أجل الصحة العامة في العقد الأخير.
- يُظهر برنامج المكسيك الناجح PROGRESA (والمعروف بعد ذلك باسم Oportunidades ثم Prospera) كيف أن تدخلات الحماية الإجتماعية تعمل بأقصى فعالية لتحسين التغذية عند دمجها مع التواصل لتغيير السلوك.
- يتم وصف قصة نجاح النيبال في خفض التقزم من ٤٨٪ إلى ٢٧٪ بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠١١، كما تمّ البحث في المنهج متعدد القطاعات الذي عزّز التحسين في الخدمات الصحية، والصرف الصحي، والثروة، وتنقيف الأهل.



أطفال يؤدون عرضاً خلال حفلة ختام "قمة العمل الإنساني" في اسطنبول

OCHA / Elif Ozturk

الصفقة الكبرى Grand Bargain

اتفاق جديد للمساعدات الإنسانية

"الصفقة الكبرى" Grand Bargain هي الإسم الذي أُطلق على سلسلة من إجراءات الإصلاحات لجعل تمويل المساعدات الإنسانية أكثر فعالية وتأثيراً. وقد تمّ إطلاقه خلال "قمة العمل الإنساني" في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ من قبل ٣٠ جهة مانحة ووكالات مساعدة تقود غالبية التمويل الإنساني العالمي. وتمّ الإتفاق على رزمة تتألف من ١٠ إجراءات كما هو موجز أدناه:

١ شفافية أكبر

نشر البيانات عن التمويل الإنساني في حينها، بحيث تكون شفافة، ومتناغمة، ومفتوحة، وعالية الجودة وذلك في غضون سنتين.

٢ المزيد من أدوات الدعم والتمويل للمستجيبين المحليين والوطنيين

يذهب حالياً ٤٠٪ فقط من التمويل في حالات الطوارئ مباشرة إلى الوكالات المحلية والوطنية. أما الهدف الجديد، فهو ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٢٠. وسيعني هذا التعهد تمويلاً مباشراً أقل يذهب إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المنخرطة في الإستجابة الإنسانية.

٣ زيادة استخدام وتنسيق البرامج المبنية على المال النقدي (على الرغم من عدم وجود أهداف صارمة للاستخدام الموسع للمال النقدي).

٤ تقليل التكرار والتكاليف الإدارية عبر خفض متطلبات رفع التقارير الفردية وآليات الإشراف للجهات المانحة ومنظمات المساعدة.

٥ تحسين التقييمات المشتركة غير المتحيّزة

لقد تمّ القيام بجهود ملحوظة لتعزيز تقييم الاحتياجات، لكن الانتقادات تدّعي بأن وكالات المساعدة تحصل في الكثير من الأحيان على فرصة تحديد حجم المشكلة واختيار المكان حيث ترغب بالتدخل.

٦ ثورة في المشاركة

يمتلك المستفيدون النهائيون من المساعدات غالباً القليل فقط من الخيار أو التأثير فيما يخص الخدمات التي يحصلون عليها، كما أن

لدى آليات ردود الفعل حتى الآن تأثيراً ضئيلاً جداً في مسألة تغيير كيفية توصيل البرامج.

٧ زيادة التخطيط والتمويل التعاونيين، والإنسانيين، ومتعددي السنوات

يتمّ إصدار معظم التمويل الإنساني بدورة مدتها ١٢ شهراً. وقد وُضع الهدف لتجريب التخطيط والتمويل متعددي السنوات في خمس دول مع نهاية العام ٢٠١٧.

٨ خفض تخصيص مساهمات المانحين

نموذجياً، يخصص المانحون التمويلات لمشاريع معينة. وسيتمّ توسيع آليات التمويل المجمع والموحد.

٩ توفيق وتبسيط متطلبات رفع التقارير

تحديد المتطلبات الجوهرية وتطوير هيكلية مشتركة للتقارير.

١٠ تحسين الانخراط بين الفاعلين في مجال التنمية والمجال الإنساني

يعتبر دمج تمويلات الطوارئ والتنمية والأجندات أحد المواضيع الساخنة. إن الغرض العام عريض، وهو استخدام المصادر والقدرات الموجودة بشكل أفضل لتقليل الإحتياجات الإنسانية على المدى الطويل بغرض الإسهام في نتائج "أهداف التنمية المستدامة". ولتحقيق ذلك، أشارت سلسلة الإجراءات أيضاً إلى ضرورة التركيز ليس فقط على المانحين ووكالات المساعدة، لكن أيضاً على الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.



Anadolu Agency / Arif Hüdaverdi Yaman

الإلتزام بالتغذية: رفع التغذية إلى رأس الأجندة السياسية في تنزانيا



تومايني ميكيندو هو المدير التنفيذي لـ"الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" PANITA، وهي جمعية مجتمع مدني من "توسيع نطاق التغذية" SUN. حصل على شهادة الماجستير في الصحة العامة من جامعة "موهيمبيلي" لعلوم الصحة والعلوم الطبية، وشهادة ماجستير في علم إدارة الأدوية من جامعة "برادفورد" في المملكة المتحدة.



خلفية معلوماتية

انضمت تنزانيا إلى حركة SUN في العام ٢٠١٠، وكانت من بين ما يسمى الدول الناهضة في وقت مبكر. وقد لعب عدم التقدم في خفض سوء التغذية، وخاصة التقدم، بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠، وانخراط الرئيس الدكتور جاكايا مريشو كيكويتي في قضايا الصحة العالمية للأمومة والطفولة دوراً كبيراً في التحفيز على الانضمام إلى حركة SUN.

قبل الانضمام، كانت لدى تنزانيا شبكتان رئيسيتان للتغذية هما: "مجموعة شركاء التطوير من أجل التغذية" و"منصة المجتمعات المدنية" مدعومة من "اليونيسيف" UNICEF وتستضيفها في الأساس منظمة "أنقذوا الأطفال الدولية" SCI. وقد أصبحت الشبكتان تابعتين رسمياً لشبكات SUN في العام ٢٠١٠ وتم تسجيل "منصة المجتمعات المدنية" في العام ٢٠١٣ وتسميتهما بشكل رسمي "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" PANITA، مع مساندة "أيريش أيد" Irish Aid. تضم "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" اليوم أكثر من ٣٠٠ عضو، محليين ودوليين، من قطاعات رئيسية متماشية مع التغذية، مثل الزراعة، والماء، والصحة، وتطوير المجتمع. توجد لدى المنظمة سكرتاريا مؤلفة من تسعة أعضاء موظفين بدوام كامل. وتمتلك "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" رؤية مفادها أن ترى سكان تنزانيا يتمتعون بتغذية جيدة، ومهمتها هي إنجاز الحق في الغذاء والتغذية للجميع مع تركيز خاص على المجموعات الضعيفة القابلة للجوع، مثل الأطفال، والأمهات الحوامل، والذين يعيشون في فقر مدقع.

وقد أسست تنزانيا منذ ذلك الحين شبكات SUN، تضم الحكومة، والمانيين، والأعمال. وتتواجد أعمال تنسيق حركة SUN داخل مكتب رئيس الوزراء.

العمل مع أعضاء البرلمان

تم تأسيس "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" PG-NFSCR في العام ٢٠١١. وكان رأس الحربة في تشكيل المجموعة عضو برلمان متخصصاً في التغذية أراد من مؤيدي التغذية داخل البرلمان أن يدفخوا النقاش حول التغذية إلى الأمام. وعملت "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" (من بين جهات أخرى) عن كثب مع "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" منذ تشكيلها كي تحقق أهدافها، بما فيها ترويج الاستثمار في التغذية داخل خطة المجالس وفي الوزارات الرائدة، ومناصرة تعميم التغذية وتنسيقها، والأمن الغذائي، وحقوق الأطفال في السياسات

والاستراتيجيات عبر القطاعات. تمتلك المجموعة رئيساً، ونائب رئيس، وحوالي ٤٥ نائب برلمان عبر الأحزاب السياسية.

على مدى السنوات الخمس التي عملت فيها "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" مع "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال"، ركزت بشكل أساسي على زيادة التوعية بشأن التغذية بين البرلمانيين بهدف التأثير على الميزانيات والسياسات. كما مكنت زيادة الوعي نواب البرلمان من مناقرة قضايا التغذية في مجالسهم (سلطات الأحياء في المناطق الريفية، ومن ضمنها مجالس الأحياء، ومجالس القرى، وسلطات المدن الصغيرة، جميعها تمتلك سلطة وضع القوانين الداخلية، وتمير الميزانيات والضرائب بناء على القوانين داخل مناطق نطاق القضاء التابعة لها). وكننتيجة لذلك، حدث ارتفاع في عدد الأسئلة ونوعية النقاشات حول قضايا التغذية في البرلمان، والتي تمّت متابعتها من قبل "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا".

كما دخل مؤخراً نمط إيجابي على زيادة الميزانيات الخاصة بالتغذية كما هي مقدّمة من المجالس أثناء الاجتماعات السنوية للتغذية المشتركة متعددة القطاعات، على عكس التقارير السابقة الآتية من "مؤشر الإلتزام بالجوع والتغذية" HANCI. يجب أن تقدّم المراجعة المقبلة في العام ٢٠١٧ الدلائل على تأثير دور "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" (من بين جهات أخرى) في زيادة تخصيص ميزانيات للتغذية.

تطوير اقتراحات: جعل السياسيين ينظرون من خلال

عدسة التغذية

حرك عرض البيانات السنوية الذي قدّمه "مؤشر الإلتزام بالجوع والتغذية" في العام ٢٠١٣ إلى البرلمانيين النقاش بين النواب حول طريقة زيادة الإلتزام السياسي بالتغذية. واحتل "مؤشر الإلتزام بالجوع والتغذية" في تنزانيا في العام ٢٠١٣ المركز السابع من أصل ٤٥ مركزاً؛ بارتفاع مركز واحد بعدما كان في المركز الثامن في العام ٢٠١٢. ولكن تحاليل تقرير الدولة وجدت أن الإنفاق العام تراجع منذ ٢٠١١، والميزانيات الفعلية الخاصة بالتغذية كانت ضعيفة، مع صعوبة ترجمة سوء التغذية المزمن إلى عملة سياسية. وظهرت فكرة مناصرة إدخال قضايا التغذية في مايفستو البيانات الرسمية للأحزاب السياسية بينما كانت الدولة تقترب من انتخابات عامة وتحصل على رئيس جديد مع احتمال وصول حزب سياسي جديد إلى السلطة. وكانت الأسباب وراء هذه المبادرة ثنائية الطابع: أولاً إضفاء الطابع المؤسسي على الإرادة السياسية لدعم التغذية؛

٣ ضرورة أن يكون الانخراط مع النواب استراتيجياً وعلى المدى الطويل، وليس القصير؛

٤ ضرورة أن يكون مناصرو التغذية من منظمات المجتمع المدني إشتباقيين في إشتراكهم نواب البرلمان، وإبقائهم على علم بأحدث التطورات في أمور التغذية، والضغط للحفاظ على التغذية على رأس سلم أولوياتهم. وهذا يتضمن دعوتهم إلى الاجتماعات، والنقاشات الفردية، وتشارك المعلومات معهم بشكل دائم.

في تنزانيا، حفزت حركة SUN على الإلتزام بالتغذية، خاصة عبر الرئيس الذي دعا الوزارات وغيرها من الفاعلين الرئيسيين إلى التحرك، بما فيه زيادة الميزانيات الخاصة بالتغذية. وقد حسّن تشكيل حركة SUN للمنصة متعددة الشركاء على المستوى الوطني ومستوى المجالس الحوار المفتوح والمشاركة في قضايا التغذية. على سبيل المثال، شارك أصحاب المصالح المتنوعون، مثل المجتمع المدني، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، وشبكات الأعمال، والأكاديميون في وضع مسودة "خطة العمل الوطني للتغذية في تنزانيا" في العام ٢٠١٦.

انبثقت "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" في البداية بسبب شغف أحد نواب البرلمان بالتغذية ثم كبرت لتصبح ذات هيكلية رسمية أكثر: وهي اليوم منظمة تتمتع بالصحة وتنض بالحياة. ويُلقى وجودها الضوء على الأهمية الحيوية للإرادة السياسية على مستوى عالٍ، ووجوب الوصول إلى أبعد من الفرع التنفيذي (الرئيس، ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، والوزراء)، بما أن أعمدة الحكومة الأخرى (مثل البرلمان) جوهرية في هذا المجهود.

أخيراً، إن العلاقة بين "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" و"مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" متجدرة على أساس واقع أن المواطنين الفقراء والضعفاء الذين يعانون من سوء التغذية هم الناخبون، وأن نائبهم هو الذي يمثلهم في البرلمان. وسوف تواصل "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" البناء على الإنجازات جراًء الإنخراط الإيجابي مع نواب البرلمان للتأكد من أن الأحزاب السياسية تقي بوعودها التي وضعتها في البيانات الرسمية لحملة الإنتخابية.

يمكنك الإطلاع على نشرة "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" الإخبارية في الصفحة التالية:

http://www.panita.or.tz/images/panita/events/docs/PANITA%20_Newsletter1.pdf



تومايني ميكيندو، المدير التنفيذي لـ "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" PANITA، يتوجه إلى أعضاء "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال"

وثانياً، خلق حالة من تحميل المسؤولية للأحزاب السياسية كذلك للحكومة الموجودة في السلطة في حينها.

أشركت "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال"، بدعم من "أنقذوا الأطفال الدولية" و"الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا"، إشتشارياً لتطوير خطة استراتيجية ورسم خارطة للمجالات التقنية التي يتوجب على المجموعة التركيز عليها. وقد فصلت الاقتراحات نوع الأنشطة فيما يخص التغذية، والتي يجب تضمينها في جميع مانيفستو البيانات الرسمية السياسية. وتشتمل على التالي:

- الاستثمار في تغذية الرضع وصغار الأطفال؛
- تحسين حصة استهلاك المعادن متعددة المغذيات؛
- تحسين تغذية الأمهات والأطفال؛
- تلبية احتياجات الأطفال، والنساء، والمنازل التي تعيش ظروفًا صعبة؛
- ترويج الأمن الغذائي وأمن التغذية للمنازل؛
- الوقاية من الأمراض غير المعدية NCDs والمرتبطة بالنظام الغذائي وإبقائها تحت السيطرة؛
- الاستثمار في الرقابة الغذائية، ومسوحاتها، وإدارة معلوماتها؛
- مضاعفة الاستثمار في علاج سوء التغذية الحاد الشديد SAM؛
- ترويج ودعم الأبحاث والتطوير لتحسين التغذية؛
- والتطرق إلى التغذية في حالات الطوارئ.

أطلق نائب وزير "تطوير المجتمع، والجندرة، والأطفال" كُتبياً (باللغتين الإنكليزية والسواحيلية) في شباط/فبراير ٢٠١٥ أثناء نشاط حَظي بتغطية واسعة من وسائل الإعلام. وقد أعطي رئيس المجموعة البرلمانية مهمة الاجتماع مع اللجان البرلمانية الدائمة من أجل ترويج الاقتراحات، بما فيها تلك الموجهة إلى الأحزاب التي ليس لديها نواب في البرلمان. كان الحصول على مناصر برلماني ملتزم أمراً حيوياً لنشر اقتراحات التغذية عبر البرلمان.

تبنت العديد من الأحزاب السياسية الاقتراحات المصدقة من "مجموعة تنزانيا البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية وحقوق الأطفال" -PG-NFSCR، بما فيها "تشاما تشا مايندوزي" CCM (وهو الحزب الحاكم حالياً) و"تشاما تشا ديمقراطي نا ماينديليو" CHADEMA. بالنسبة لحزب "تشاما تشا ديمقراطي نا ماينديليو"، تمت مشاركة البيان الرسمي مع أربعة أحزاب سياسية أخرى تحت مظلة منظمة واحدة. وفي المحصلة، أصبح هناك فهم متزايد بين النواب الأعضاء في البرلمان لكيفية تأثير التغذية على تطور الدولة. مبدئياً، أراد النواب التأكد من أن جميع الأحزاب السياسية، ما بين العامين ٢٠١٥ و٢٠٢٠، تُدخّل بصراحة ووضوح "عدسة أو منظور" التغذية في بياناتها الرسمية بشكل يتوافق مع "استراتيجية تنزانيا الوطنية للتغذية" وغيرها من مجالات الغذاء الوطني والتغذية ذات الأولوية.

الخلاصة

استفادت "الشراكة من أجل التغذية في تنزانيا" PANITA من دروس عديدة نتيجة إشتراك البرلمانيين في تنزانيا، وبينها:

- ١ ضرورة جذب النواب الأعضاء في البرلمان كي يستوعبوا طبيعة المشكلة وما الذي يمكن القيام به؛
- ٢ ضرورة دعمهم بالخبرة أو الأدوات التقنية، مثل البيانات بلغة سهلة، وتزويدهم بالمعلومات الحديثة والمبنية على الدلائل؛

قطاعات التنسيق

مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية في كينيا

غلايس موغامي (اليسار) مسؤولة نقطة الاتصال والتنسيق في حركة "توسيع نطاق التغذية" SUN
 مارجوري فوليجي (اليمن) مسؤولة دعم SUN في اليونيسيف/
 وزارة الصحة.
 غرايس غيتشوهي مسؤولة التغذية في وزارة الصحة.



مشروع قانون التغذية

مقدمة

اكتسب قطاع التغذية في كينيا زخماً في تحسين التزامه بتوسيع نطاق التغذية. وتهدف "رؤية ٢٠٣٠" للدولة إلى "تحويل كينيا إلى أمة مزدهرة ومنافسة عالمياً مع نمط حياة عالي المستوى بحلول العام ٢٠٣٠". مع ذلك، يعتبر سوء التغذية حالياً أحد أكبر التهديدات التي تحول دون تحقيق كل من "الرؤية" وأهداف الدستور (٢٠١٠)، والتي تشير إلى حق التغذية الأساسية لجميع الأطفال، وحق الغذاء لجميع الكينيين.

تواجه كينيا عبئاً مزدوجاً من سوء التغذية؛ فهي تسعى إلى خفض مستويات نقص التغذية بينما تواجه في الوقت نفسه ارتفاعاً في زيادة الوزن، والسمنة، والأمراض غير المعدية. لقد تراجعت نسبة الأطفال تحت عمر الخمس سنوات المصابين بالتقزم من ٣٥٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٪ في العام ٢٠١٤، غير أن طفلاً واحداً من أصل أربعة أطفال ما زال يعاني من سوء التغذية^١. علاوة على ذلك، هناك نسبة ٤٪ إضافية من الأطفال تحت عمر الخمس سنوات يعانون من الهزال؛ وهي نفس نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن. على المستوى الوطني، ما يفوق ربع (٢٦٪) النساء والرجال في عمر ١٥-٤٩ مصابون بزيادة الوزن، مع ٧٪ منهم مصنّفون على أنهم يعانون من السمنة.

يساهم أصحاب مصالح التغذية في تطوير سياسات وتشريعات قانونية لضمان أن تتم معالجة سوء التغذية عبر منهج متعدد القطاعات، وضمان أن يحدث تنسيق التغذية على أعلى مستوى في الحكومة، وأن تحصل التغذية على الأولوية في خطط التطوير. وهذا سيمكّن كينيا من تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي والتطوير طويل المدى.

بيئة السياسات

إدراكاً منها أن المزيد من العمل مطلوب لمعالجة العبء المزدوج لسوء التغذية، طوّرت كينيا "سياسة الأمن الغذائي وأمن التغذية" FNPS في العام ٢٠١٢ من أجل الأهداف التالية:

^١ تقرير الغذاء العالمي، تقرير الغذاء، ملف الدولة ٢٠١٥: كينيا. واشنطن العاصمة. Washington, DC

ebRARY.ifpri.org/utills/getfile/collection/p15738coll2/id/129819 filename/130030.pdf

^٢ "خطة عمل جمهورية كينيا الوطنية للتغذية" ٢٠١٢-٢٠١٧. كاليفورنيا، ميريلاند:

مكتب كينيا الوطني للإحصائيات و KNBS و "آي سي إف ماركو" و ICF Marco، ٢٠١٢. scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2013/10/Kenya-National-Nutrition-Action-Plan-2012-2017-final.pdf

- تحقيق تغذية جيدة من أجل أفضل صحة لجميع الكينيين؛
- زيادة كمية ونوعية الغذاء المتوفر، والمتاح، وبأسعار معقولة لجميع الكينيين وفي كل الأوقات؛
- وحماية الفئات السكانية المعرضة للجوع باستخدام شبكات أمان تجديدية أو مبتكرة وذات تكلفة فعّالة مربوطة بالتطوير طويل المدى.

كانت "سياسة الأمن الغذائي وأمن التغذية" المحاولة الأولى لإدخال التغذية في السياسة الوطنية للأمن الغذائي. وقد وضعت ما هو مطلوب القيام به لضمان زيادة مستدامة في الإنتاج الغذائي المتنوع، وبأسعار معقولة، ويساعد على تلبية متطلبات التغذية. وهذا يتضمن تعزيز تخزين وتصنيع المنتج الزراعي، بما فيه الماشية ومنتجات مصاد الأسمك، والقدرة على الاستجابة في الحالات الحرجة لطوارئ التغذية. وبناء على ذلك، من الضروري أن تكون مختلف القطاعات منسّقة، ومراقّبة، ومدعومة من مكتب أعلى. وسوف يحسّن التنسيق على مستوى عالٍ التآزر بين مختلف المؤسسات وكسر "الصومعة" الموجودة بين الوزارات. في العام ٢٠١٢ طوّر قطاع التغذية، وبدعم من الشركاء، "خطة عمل كينيا الوطنية للتغذية"^٢، والتي تقود تنفيذ تدخلات التغذية والأمن الغذائي.

مع ذلك، تتطلب الدولة انخراطاً واسع النطاق من قطاعات أخرى، مثل الصحة، والتربية والتعليم، والزراعة، والحماية الإجتماعية، والماء، والتخطيط من أجل دعم وتعزيز صحة ورفاهية المواطنين.

ثلاث ركائز استراتيجية



المصدر: "استراتيجية كينيا للتواصل والتحرك الإجتماعي لتأييد التغذية" ٢٠١٦-٢٠٢٦

كما تمّ تحقيق تقدّم كبير من قبل الحكومة الوطنية لخلق بيئة تمكّن من تطبيق السياسة عبر التشريع القانوني، بما فيه "مرسوم بدائل حليب الأم ٢٠١٢"، وتشريع الغذاء المدعّم.

مشروع قانون مقترح للأمن الغذائي وأمن التغذية

كان الدافع لدى أصحاب مصالح حركة SUN هو مناصرة التنسيق للتغذية على مستوى عالٍ، بما فيه مكتب الرئيس، وسكرتاريا رئاسة الوزراء المؤلفة من وزارات رئيسية وحكومات على مستوى المقاطعة.

وقد وُضِعَ "مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية" FNSB ٢٠١٤ على الطاولة في البرلمان كمشروع قانون لعضو خاص من قبل "المركز الإفريقي للدراسات النسائية" AWSC، و"كلية كينيا للحقوق" في جامعة "نيروبي". ويعتبر "مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية" حصيلة ضخمة من دراسة عن الأمن الغذائي في كينيا، ويوفّر فرصة لإعطاء شكل مؤسّساتي لبعض الهيكلية المقترحة ضمن "سياسة الأمن الغذائي وأمن التغذية"، والتي تأخذ بعين الاعتبار الدلائل من انخراط القطاعات الأخرى. ويقترح مشروع القانون أن يكون موقع تنسيق الغذاء والتغذية في مكتب الرئيس.

يملك سنّ مشروع هذا القانون إمكانية وضع ما يتعلق بالتغذية كأولوية سياسية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة، وزيادة الاستثمار للتغذية على جميع المستويات مع وضع هدف الإسهام في تحقيق "رؤية ٢٠٣٠"، وفي نهاية الأمر إنجاز تغذية جيدة كحق من حقوق الناس. مع الدعم من جميع أصحاب المصالح، سيزيد قطاع التغذية تأييد الجهود المتماشية مع "استراتيجية المناصرة والتواصل ٢٠١٦-٢٠٢٦" لضمان تفعيل آليات التنسيق من أجل تحقيق نتائج أفضل في التغذية. تحدّد ثلاث ركائز في هذه الاستراتيجية القضايا ذات الأولوية، ومن بينها التنسيق على مستوى عالٍ، وموقع قضايا التغذية، والسياسات والتشريع القانوني.

يقترح "مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية ٢٠١٤" إشراك الوزارات المعنية وأصحاب المصالح على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة من خلال "مجلس الأمن الغذائي وأمن التغذية" الجديد (والذي يعمل على المستوى الوزاري)، و"سكرتاريا الأمن الغذائي وأمن التغذية" (والتي تعمل على المستوى الوطني الفرعي ومستوى المقاطعة، وتنفذ العمل التقني يومياً). ستعطي هذه الهيكلية كينيا الرؤية المناسبة للتغذية، كذلك الإنخراط عالي المستوى بما أن التنسيق حالياً يتم فقط داخل وزارة الصحة.

هيكلية المجلس ووظائفه

سيُراس المجلس رئيس الدولة ويتمركز في مكتبه، مع عضوية مؤلفة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين الذين يعملون على قضايا متنوعة في الأمن الغذائي وأمن التغذية. وتتضمن هذه العضوية سكرتيراً حكومياً من مجموعة واسعة من الوزارات (بينها الزراعة، والماشية والثروة السمكية، والصحة، والميزانية، والماء والري، والتربية والتعليم، وتطوير التصنيع والمشاريع، والعمل، والأمن والخدمات الإجتماعية)، وممثلين من المنظمات النسائية، ومجموعات المستهلكين الرئيسية، والمزارعين، ورعاة الماشية، والقطاع الخاص، والشركاء المانحين وشركاء التطوير، ومنظمات المجتمع المدني، والمجالات الأكاديمية والبحثية.

وتشتمل وظائف المجلس على التالي:

- مراجعة ووضع اقتراحات فيما يتعلق بمسائل السياسات المرتبطة

- بالأمن الغذائي وأمن التغذية FNS؛
- إعطاء الأولوية للبرامج والأنشطة التي تعالج الأمن الغذائي وأمن التغذية؛
- تقديم تقرير نصف سنوي عن الأمن الغذائي وأمن التغذية الوطنيين إلى البرلمان؛
- نقل سلطة بعض الوظائف إلى لجان الأمن الغذائي وأمن التغذية على مستوى المقاطعة؛
- تأمين الإشراف على مسائل الأمن الغذائي وأمن التغذية، بما فيها الاتجاه الاستراتيجي للسياسات، وتصديق الاستراتيجيات من أجل تمكين "السكرتاريا" من الإستجابة لمخاطر الأمن الغذائي وأمن التغذية الموجودة والناشئة.

السكرتاريا الوطنية للأمن الغذائي وأمن التغذية

ستتألف "السكرتاريا" من خمس وحدات لتنسيق القضايا ذات المواضيع المشتركة في "الإتاحة والوصول"، و"حالات الطوارئ"، و"التغذية"، و"سلامة وجودة الغذاء"، و"الحماية الإجتماعية" المرتبطة بالأمن الغذائي وأمن التغذية. وسوف يرأس كل وحدة منسق يأتي من خط الوزارة المسؤولة في حينها عن القضية ذات المواضيع المشتركة.

ستكون مهمة "وحدة تحسين التغذية/أمن التغذية" التركيز على تحسين التغذية عبر منهج دورة الحياة وترويجها، والسيطرة على نقص المغذيات الدقيقة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي، وأمراض التغذية والأمراض المعدية، والتغذية والتربية الغذائية في المدارس، وربط التربية الغذائية بتعزيز القدرات والوعي.

الدروس المُستقاة

كانت عملية تطوير مشروع القانون متعددة القطاعات وجمعت معاً المسؤولين التقنيين من الوزارات المعنية ومشري القوانين (أعضاء البرلمان). تمّ تنسيق النشاط بأكمله بشكل أساسي من قبل "لجنة الزراعة البرلمانية"، والتي عملت عن كثب مع مسؤولين من سلطة الزراعة والأغذية، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، وشبكات SUN المجال الأكاديمي، والأمم المتحدة UN، والمجتمع المدني.

يعالج اقتراح القانون عدداً من الإقتراحات التي وضعها أصحاب المصالح في حقل الأمن الغذائي وأمن التغذية، بالإضافة إلى أهداف شبكات حركة SUN لرفع التغذية إلى أعلى مستوى في الحكومة. كانت مسؤولية نقطة إتصال وتنسيق SUN في المقاطعة رأس الحربة في إشراك أصحاب المصالح في التغذية مع غيرهم من الفاعلين أثناء تطوير مشروع القانون. وتألّف الفريق الأساسي من رؤساء شبكات SUN والرسميين من وزارة الزراعة.

لقد دُعِمَت عملية تطوير مشروع القانون والعمل مع البرلمانيين المعرفة بعملية التشريع القانوني في الدولة لدى العاملين التقنيين في الوزارات المعنية. ويتّوقع من هذا الأمر أن يُلهم تشريعات وتطبيقات قوانين مماثلة من مشروع القانون المقترح في نظام تقاسم الحكم، وهو المسؤول عن القطاع الصحي، بما فيه برامج التغذية. مع أن العديد من أصحاب المصالح يرحبون بهيكلية الحكومة الجديدة (نقل الحكم إلى مستوى المقاطعة)، إلا أن عملية نقل السلطة ربما لعبت دوراً في تأخير تمرير "مشروع قانون الأمن الغذائي وأمن التغذية" FNSB. لقد تمّ تعديل مشروع القانون في العام ٢٠١٥ بالتشاور مع وزارات معنية أخرى وتقديمه إلى "لجنة مجلس الشيوخ للزراعة" من أجل المراجعة.

زيادة التمويل للتغذية دور التأيد والتواصل في السنغال



عبدولاي كا



أمباركا يوسفاني، أخصائي "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN الإقليمي في إدارة المعرفة، حاور عبدولاي كا، المنسق الوطني لـ "خلية محاربة سوء التغذية" CLM منذ العام ٢٠١١، وهي خلية إدارة سوء التغذية في السنغال، وهو رئيس عملياتها منذ العام ٢٠٠٢. يعمل أخصائياً في الصحة العامة والتنمية الاجتماعية.



بمكتب رئيس الوزراء في العام ٢٠٠١، مع منهج متعدد القطاعات ويهدف إلى أن يصبح لجنة تنسيق متعددة الفاعلين. كما وُضعت أيضاً بعض آليات التمويل وتشكّلت من تمويل مشترك من "البنك الدولي" والحكومة.

في السنغال، كانت زيادة ميزانية التغذية عملية طويلة. في الأساس كانت مطلباً من "البنك الدولي" (المانح الرئيسي في التغذية) لضمان تمويل التغذية من الحكومة، وتمّ تسليط الضوء عليها أكثر من خلال تقييم برنامج تحسين التغذية في العام ٢٠٠٦، والذي استنتج الحاجة إلى مزيد من التمويل (جاء التقييم بدافع من نتائج "المسح الديمغرافي والصحي" DHS الذي أجرته الحكومة في العام ٢٠٠٥).

استجابة لذلك، كتبت "خلية محاربة سوء التغذية" استراتيجية تواصل مسلطة الضوء على النتائج الإيجابية من المرحلة الأولى في استشارة أصحاب المصالح في التغذية، والتي استُخدمت لتحريك المصادر. أُحدت التأيد المحسّن (انظر السؤال ٤ للمزيد من التفاصيل) زيادة في تخصيص الدولة ميزانية للتغذية من ١٧٢ مليون فرنك (ما يعادل ٢٩٥,٠٠٠ دولار أمريكي) بحلول العام ٢٠٠٧. منذ العام ٢٠١١، اتخذت زيادة ميزانية التغذية شكلاً مؤسساتياً مع مضاعفة الحكومة لميزانية التغذية بمبلغ ٥٠٠ مليون فرنك (ما يعادل ٨٥٤,٠٠٠ دولار أمريكي) كل سنة. ستكون لدينا فكرة دقيقة عن الحصص التي تغطيها خطة التغذية الوطنية بنهاية العام متى ما انتهينا من وضع تكلفة الخطة الاستراتيجية المقبلة.

٢ هل تستطيع إخباري عن خلفية "خلية محاربة سوء التغذية" وأين يوجد موقعها داخل الحكومة؟

تمّ تثبيت التنسيق عالي المستوى للتغذية في الرئاسة في العام ١٩٩٥ مع "مفوضية وطنية" أشرفت على تطبيق "مشروع التغذية المجتمعية" PNC بين ١٩٩٥-٢٠٠٠. هدَف "مشروع التغذية المجتمعية" إلى الوقاية من ارتفاع مستوى سوء التغذية في المدن بعد خفض "المجتمع المالي الإفريقي" FCFA قيمة العملة. عندما تمّ إنشاء "خلية محاربة سوء التغذية" وربطها بمكتب رئيس الوزراء في العام ٢٠٠١، بصمت الانتقال من المشروع إلى منهج البرنامج. لدى "خلية محاربة سوء التغذية" ٤٠ موظفاً وهي ممولة من الحكومة وشركاء التنمية.

¹ العملة الوطنية للسنغال هي الفرنك FCFA وهي المجتمع المالي الإفريقي.

خلفية معلوماتية

يعتبر التمويل من أجل التغذية "موضوعاً ساخناً" حالياً يتلقى الكثير من الاهتمام بين الدول الفاعلة المنخرطة في توسيع نطاق التغذية. وقد حققت السنغال تقدماً ملحوظاً، ليس فقط على مستوى الإلتزامات الحكومية بميزانية التغذية فقط، بل أيضاً في التأكد من تنفيذ التمويل الذي تمّ الوعد به.

تضاعفت ميزانية الحكومة من ١٧٢ مليون فرنك في غرب إفريقيا CFA¹ (ما يعادل ٢٩٥,٠٠٠ دولار أمريكي) في العام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢,٥ مليار فرنك (ما يعادل ٤,٢٧ مليون دولار أمريكي) في العام ٢٠١٦، وهي زيادة ١٤ ضعفاً على مدى عقد ونصف. لقد تمّ ذلك عبر عملية طويلة من التأيد والتواصل من قبل عدد من شركاء التغذية، لا سيما "خلية محاربة سوء التغذية" CLM، وهي خلية إدارة سوء التغذية في السنغال.

أمباركا يوسفاني، أخصائي "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN الإقليمي في إدارة المعرفة، حاور عبدولاي كا، المنسق الوطني لـ "خلية محاربة سوء التغذية"، والمنسق الوطني منذ العام ٢٠١١، عن دور المنظمة في دعم سير العملية إذ أن الفاعلين الذين يعملون حالياً على وضع ميزانية التغذية في دول أخرى قد يهتمون بسماع تجربة السنغال.

١ هل تستطيع إخباري عن تطور وارتقاء سياسات التغذية ووضع برامجها في السنغال؟

لقد تطور منهج سياسات التغذية في السنغال عبر ثلاث مراحل رئيسية:

- ١ يمكن الإشارة إلى المرحلة الأولى التي تغطي فترة ١٩٥٠-١٩٧٠ على أنها الحقبة التقنية، والتي فيها تمّ التركيز على المسوحات والأبحاث في تركيبة الغذاء، إلخ...
- ٢ كانت المرحلة الثانية، من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، تسمى "منهج المشروع" وركّزت على تدخلات التغذية المدنية بعد خفض قيمة العملة الوطنية. وكانت معظم المشاريع ممولة من "البنك الدولي" وتشرف عليها الرئاسة.
- ٣ منذ العام ٢٠٠٠، نشأ منهج تغذية جديد مع برنامج تحسين التغذية NEP، والذي أشرك المزيد من الفاعلين والقطاعات. وقد تمّ تشكيل "خلية محاربة سوء التغذية" وربطها

٥ كيف تأكدون من أنكم تتفوقون كل التمويل المتوفر؟

في السنغال، قمنا بالابتكار عبر العمل مباشرة مع منظمات المجتمع المدني CSOs كشركاء تطبيق. يتم اختيار منظمات المجتمع المدني وإنشاء عقد من ثلاثة أطراف يتم مع الحكومة، والحكومة المحلية (البلدية)، والمجلس التنفيذي للمجتمع من أجل تطبيق أنشطة التغذية بناء على التمويل الحكومي والأولويات الموضوعية في خطة العمل الوطنية للتغذية. حتى الآن، تعاقبت الحكومة مع ١٨ مجلساً تنفيذياً وطاق التطبيق ما مجموعه ٤٠٠ بلدية. لقد صمّم هذا النظام أقصى توصيل للأنشطة، ويتم إنفاق ما يصل إلى ٩٩٪ من التمويل المتوفر. وقد تم الاعتراف بنظام إدارة "خليفة محاربة سوء التغذية" كأفضل نظام إداري من قبل "البنك الدولي" ووزارة المالية.

٦ ما هي المجالات الأساسية لإنفاق ميزانية التغذية هذه؟

هناك مجموعة واسعة من الأنشطة يتم تطبيقها عبر الآليات الموصوفة أعلاه. وتتضمن: الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد CMAM، وإعطاء مكملات فيتامين أ والحديد وحمض الفوليك للنساء الحوامل؛ والتخلص من الديدان؛ وتدعيم الغذاء، ومجموعة عريضة من الأنشطة الحساسة للتغذية، مثل مشروع دعم الأمن الغذائي للمنازل، وتدخلات "الماء والصرف الصحي والنظافة الشخصية" WASH.

٧ هل التمويل كافٍ لتغطية جميع البرامج الاستراتيجية ذات الأولوية بالنسبة للسنغال؟

التمويل المتوفر غير كافٍ لتغطية جميع الاحتياجات. في الواقع، إن تدخلات التغذية مطبقة في ٤٠٠ بلدية من أصل ٥٧٠ بلدية موجودة في الدولة. هكذا، ما زالت ١٧٠ بلدية تحتاج إلى التغطية. كما لم يتم توسيع نطاق جميع التدخلات كي تغطي كل المستفيدين المحتملين في البلديات الـ ٤٠٠ التي تمّت تغطيتها. على سبيل المثال، تظل برامج تعزيز النمو ٤٠٪ فقط من المستفيدين المحتملين، وتظل الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد حوالي ٨٠٪. هناك حاجة لمزيد من التمويل كي تصبح تدخلات التغذية أعمق وأوسع، ونحن نبحث عن ذلك بفعالية.

٨ ما هي النصيحة التي يمكنك تقديمها إلى قادة التغذية الذين يحاولون ضمان ميزانية للتغذية أو تحرير المال الذي تم تخصيصه للتغذية من قبل الحكومة؟

تمتلك كل دولة تاريخاً فريداً من نوعه. ومن الهام التعلّم من تاريخ بلدك الخاص عن فرص وعوامل التغيير. في السنغال، أهم فرصة كانت تجربتنا في إدارة سوء التغذية والوقاية منه. منذ بداية الثمانينيات، كانت لدينا كتلة حرجة من الخبراء الوطنيين تعمل على إدارة سوء التغذية والوقاية منه. وكان العمل مستمراً، ما سمح للدولة الاستفادة من التجارب واستخدام المعرفة للتحرك إلى الأمام. كما استفدنا من عملنا مع منظمات المجتمع المدني وخبرة الإدارة العليا والتنسيق عالي المستوى على النطاق الحكومي، ما أعطانا قدرة هائلة على التطبيق. كما بنينا على شراكاتنا مع مختلف الوكالات، بينها اليونيسيف، والبنك الدولي، إلخ... ما يجعل الأمر أسهل في تحريك المصادر وضمان التطبيق بجودة عالية. وهذه عملية نواصل البناء عليها والتعلّم منها.



Haile Kampman

تزوّد بطاقات الإستشارة الأهل بمعلومات عن تغذية الرضع وصغار الأطفال

٣ هل تعتقد أن هيكلية وموقع "خليفة محاربة سوء التغذية" كانا عاملاً هاماً في إنجازات السنغال فيما يتعلق بالتغذية؟

نعم، كان موقع وتنظيم "خليفة محاربة سوء التغذية" هامين جداً في تحريك المصادر من خلال الميزانية الوطنية. في الواقع، إن تمركز "خليفة محاربة سوء التغذية" في مكتب رئيس الوزراء يمكن أن يجمع بسهولة الوزارات الأخرى (الزراعة، والصحة، إلخ...)، والتي هي أيضاً أعضاء في "خليفة محاربة سوء التغذية".

تتألف "خليفة محاربة سوء التغذية" من لجنة التخطيط حيث يوجد ممثل عن كل الوزارات المعنية، بما فيها وزارة المالية. كل سنة، يجتمع أعضاء اللجنة كي يضعوا التكاليف، والتخطيط، والميزانية لجميع أنشطة التغذية من أجل أن يتم تطبيقها خلال السنة. يأخذ كل الأعضاء جزءاً نشطاً في هذا التمرين الذي يتميز بالشفافية والتشارك. ولأن وزارة المالية منخرطة بالكامل في وضع ميزانية التغذية، فهي تتقبّل الميزانية أكثر.

٤ كيف نجحتم في ضمان إطلاق التمويلات التي خصّصت للتغذية في السنغال؟

صحيح أن تخصيص التمويل من قبل الحكومة ليس أمراً كافياً، وعلى الشخص الكفاح من أجل تحرير التمويلات. في بعض الأحيان، كلما كان التمويل المخصص أكبر، كلما كان تحريره أصعب. في السنغال، كان التخطيط والتنسيق متعدد القطاعات مع وزارة المالية الخطوة الأولى التي خلقت بيئة تمكين لوضع ميزانية كافية وتحرير التمويل الخاص بالتغذية.

الخطوة الأخرى كانت العمل مع خزينة المالية لضمان استيعاب جيد للاحتياجات وآلية تنسيق أفضل. أولاً، نفذت "خليفة محاربة سوء التغذية" CLM جلسة توجيه مع خزينة المالية حيث عرضت جميع الأنشطة المخطط لها من أجل التغذية وعملية تطبيقها. وقد مكّن هذا الأمر خزينة المالية من فهم سبب استخدام المال وسبب أهمية تجنّب الدخول في عنق الزجاجة عند تحرير التمويل لتحقيق الجودة في التطبيق. ثانياً، تم تنظيم زيارة ميدانية لإطلاع خزينة المالية على كيفية تنفيذ الأنشطة ومدى أهمية مواصلتها.

الإجراء الهام الآخر الذي اتخذته "خليفة محاربة سوء التغذية" كان تدقيق الحسابات السنوي لعملياتها الإدارية. وقد جلب هذا الأمر الشفافية والثقة بطريقة استخدامها المال. حتى الآن، أتاحت هذه الاستراتيجية تحرير ١٠٪ من المال الذي تم تخصيصه للتغذية من قبل الحكومة.

حركة SUN والقطاع الخاص شبكات الأعمال في نيجيريا والنيجر

أمباركا يوسوفاني أخصائي "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN في إدارة المعرفة بوسط وغرب إفريقيا. راقب اجتماعات شبكات الأعمال ولخصها في نيجيريا والنيجر.



أقل خطراً فيما يخص تحديد تضارب المصالح مقارنة بمجال الغذاء والتغذية.

نيجيريا

نظم "الإتحاد العالمي لتحسين التغذية" GAIN و"شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" بشكل مشترك النشاط في نيجيريا. وعرض إطلاق النشاط نقاشات مستفيضة حول سوء التغذية في الدولة، وكيف يمكن للأعمال، والحكومة، ومنظمات المجتمع المدني العمل معاً لمعالجة المشاكل.

وقد ركز النشاط على مواضيع مثل:

- ١ كيف تستطيع الأعمال الانضمام إلى الحرب ضد سوء التغذية، وما هي الحجة التجارية للاستثمار في التغذية؟
- ٢ كيف نستطيع تحسين الأنشطة الحالية كي نطال الفئات الأكثر ضعفاً وعرضة للجوع؟
- ٣ ماذا تستطيع "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" القيام به لخفض المخاطرة المالية المترتبة على الاستثمار في التغذية؟
- ٤ كيف تستطيع الأعمال صياغة شكل الطريق إلى الأمام فيما يتعلق بسوء التغذية؟

وقد تناولت التعليقات الإفتتاحية السؤال التالي: لماذا نحتاج إلى الأعمال كي تكون جزءاً من الحل لسوء التغذية في نيجيريا؟ إن لسوء التغذية آثاراً سلبية واضحة على نمو الاقتصاد، خاصة في تكاليف العناية الصحية. يعاني أكثر من ثلث أطفال نيجيريا تحت عمر الخمس سنوات من سوء التغذية، بينما ينجم عن نقص الفيتامينات والمعادن خسائر تتجاوز ١,٥ مليار دولار أمريكي سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي. يكون الأشخاص البالغون المرضى أقل إنتاجية إقتصادياً، ما يؤثر سلباً على الدخل الوطني. وقد وصفت مجموعة نقاش من الخبراء حول المهارات القيادية للأعمال في الحرب ضد سوء التغذية إفريقيا على أنها الجبهة المقبلة، بما أن الأعمال المستثمرة في الزراعة تشكل حافزاً ضخماً للنمو. تستطيع الأعمال أن تلعب العديد من الأدوار في دعم التغذية، بما فيها: الإنتاج الزراعي، وتدعيم الغذاء والتدعيم البيولوجي، وإنتاج الأغذية المعكّمة والمغذيات الدقيقة، وإنتاج الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام. مع ذلك، تحتاج الأعمال إلى الاجتماع في منصة واحدة، مثل "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" لمناقشة القضايا. وقد أشار رأي المنسق العالمي لـ "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" إلى أن الأعمال يجب أن تشارك في مخاطر الاستثمارات الجديدة في التغذية،

مقدمة كتبها محررو ومحركات "التبادل الميداني" NEX في "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN

تم إطلاق "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" SBN في نيجيريا والنيجر في نيسان/إبريل وآب/أغسطس ٢٠١٦ على التوالي؛ حضر أخصائي "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN في إدارة المعرفة بوسط وغرب إفريقيا الأنشطة كي يوثق ويستوعب العلاقة بين حركة SUN والقطاع الخاص على مستوى الدولة. لقد هدَف إطلاق "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" في كلا البلدين إلى تطوير شروط وخطة عمل للتعامل مع الشركات الخاصة. والتزمت أصلاً العديد من القطاعات والأعمال الخاصة بدعم التغذية في هاتين الدولتين؛ وكانت الغاية من إطلاق الشبكات تسجيل أعضاء جدد.

يُنظر إلى انخراط وإشراك القطاع الخاص في حركة SUN على أنه عنصر ضروري في جهود توسيع نطاق تدخلات التغذية الناجحة. ومفاد هذه النظرة أن الشراكات مع الأعمال مسألة جوهرية نظراً لعدم وجود كيان وحيد لديه ما يكفي من التمويل، والمصادر، والخبرة أو الوصول لمعالجة التحديات المعقّدة للتغذية الموجودة اليوم. كما شددت "أهداف التنمية المستدامة" SDGs بشكل كبير على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص - "السؤال الآن لا يتعلق بضرورة أو عدم ضرورة إشراك الأعمال في التنمية المستدامة، بل في كيفية إشراكها".

مع ذلك، هناك قلق بشأن كيفية إسهام القطاع الخاص بشكل مجدٍ في التنمية وبالذات في التغذية، إذ أن حوافزه تتمحور حول جني الأرباح. تتضمن مجالات قطاع التغذية حيث تمّ تحديد تضارب المصالح CoI التالي: تسويق حليب الأطفال الإصطناعي؛ وتدعيم المواد الغذائية الأساسية؛ وإعادة تركيب الأغذية؛ وخدمة توصيل برامج الغذاء والتغذية المدرسية (أنظر تقرير "منظمة الصحة العالمية" بعنوان "معالجة وإدارة تضارب المصالح في تخطيط وتوصيل برامج التغذية على مستوى الدولة" "منظمة الصحة العالمية" ٢٠١٦. تمتلك حركة SUN مجموعة أدوات للوقاية من تضارب المصالح وإدارتها (SUN ٢٠١٤)، والتي تقترح سُبلاً لتطوير سياسة تضارب المصالح ومنهجاً مبنياً على أساس تحديد المخاطر.

خارج حركة SUN، ينخرط القطاع الخاص بشكل كبير في برامج التنمية والبرامج الإنسانية في قطاعات لا تتعلق بالغذاء، مثل اللوجستيات، والاتصالات عن بعد، والتحويل المالي الإلكتروني، ومنصات التواصل الإلكترونية، إلخ... وتعتبر مجالات الانخراط هذه

المضافة، ومصادر الاستثمار الاجتماعي، والابتكار، والاستثمار. تستطيع الأعمال توفير المعرفة التقنية، واستخدام قدرتها التسويقية، ومهاراتها، والتكنولوجيا لديها بهدف دعم التأييد لحل مشاكل التغذية في النيجر.

لقد حثَّ منسق "تحالف المجتمع المدني لحركة توسيع نطاق التغذية" SUN-CSA "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" على القيام بالتزامات أكبر تجاه رفاهية الأطفال والنساء في النيجر، وأعاد تأكيد استعداد المجتمع المدني لـ "توسيع نطاق التغذية" SUN في النيجر لمساعدة القطاع الخاص في أنشطته بهدف دعم التغذية في الدولة. وتمَّ تحديد الطرق التي يمكن للقطاع الخاص الإسهام فيها من أجل تقوية التغذية في النيجر كالتالي:

- الاستثمار في الأغذية والزراعة، والابتكار والتجديد، ومضاعفة القدرة التسويقية؛
- تدعيم الأغذية؛
- المنهج المبني على السوق المحلي من أجل تطوير الاستجابة كي تكون ملائمة للاحتياجات الغذائية؛
- والتوعية في أماكن العمل بأهمية التغذية.

وركزت مجموعات النقاش على دور الأعمال في تقوية التغذية والتزامات القطاع الخاص، إلى جانب معايير العضوية في "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية".

وقد تخلل إطلاق "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" اجتماع حاشد في "دوسو" (مقاطعة النيجر) بهدف ترويج منتجات الشركات الأعضاء في "الجمعية الإفريقية للتصدير الزراعي" وغيرها من شركات الزراعة الغذائية، وزيادة التوعية بشأن تغذية النساء الحوامل والأمهات المرضعات. وأخيراً، تمَّ تنظيم مناظرة على التلفزيون الوطني لشرح الحثيات وراء تأسيس "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" في النيجر، والإسهام الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به في الحرب ضد سوء التغذية، والتزامه بتقوية التغذية في النيجر.

الخلاصة

تمَّ إطلاق "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" لنيجيريا والنيجر من أجل بدء الحوار مع القطاع الخاص عن سبب وكيفية انضمام مجتمع الأعمال إلى الحرب ضد سوء التغذية محلياً وعالمياً. وقد أدرك أصحاب المصالح في كلا البلدين الفوائد المحتملة للأعمال في العوائد الاقتصادية، كذلك في الطاقة والتجديد التي يمكن للأعمال الإسهام بها لمحاربة سوء التغذية. مع ذلك، يبقى على الحكومتين أن تطورا استراتيجيات واضحة لضمان التزام القطاع الخاص بقواعد وقوانين تسويق الإنتاج الغذائي، وزيادة التوعية بالحاجة إلى إدارة وتجنُّب تضارب المصالح في جميع مراحل انخراط القطاع الخاص في توسيع نطاق الغذاء والتغذية.

المراجع

منظمة الصحة العالمية - "معالجة وإدارة تضارب المصالح في تخطيط وتوصيل برامج التغذية على مستوى الدولة"

www.who.int/nutrition/publications/COI-report/en

SUN ٢٠١٤ - أدوات حركة SUN للوقاية من تضارب المصالح وإدارتها. ملاحظة مرجعية آذار/مارس ٢٠١٤.

gsogeneva.ch/wp-content/uploads/Toolkit_ENG_web.pdf



تتيح بركة أسماك تمر تعميقها الصيد للمجتمعات المحلية لأهداف تجارية في "إارا وإارا" بالنيجر

WFP/Tim Dirven

خاصة عند النظر إلى المستهلكين ذوي الدخل المحدود. كيف فنحن الأعمال بالتوسُّع نزولاً إلى المستهلكين ذوي الدخل المحدود؟ إن أحد أدوار "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" هي ضمان نشر مصادر الأبحاث لدعم الأعمال من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

أما مجموعة النقاش الثانية، والتي تضمَّنت ممثلين عن "أغذية دانسا" و"أولام كوكو نيجيريا"، و"يونيليفر نيجيريا"، فسَلَّطت الضوء على بيانات البنك الدولي التي أشارت إلى وضع التغذية المزري في الدولة، وتميَّز السكان النيجريين بأنهم من الفئة الشابة؛ هكذا هناك احتمال هائل لفرص السوق النيجيري. والانخراط في "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" فرصة للأعمال كي تنشئ منصة نقاش مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصالح حول القضايا المرتبطة بانخراط الأعمال في التغذية، مثل خلق الطلب على الأغذية المغذية وتوفير المعلومات عن التغذية وسلوكيات المستهلك.

ومن أفكار المشتركين الأخرى عن استراتيجية "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" SBN:

- يجب أن تُدخَل حملات توعية المستهلك منصات جديدة بديلة لخلق الوعي، مثل الفيديو، ووسائل إعلام التواصل الاجتماعي، إلخ...
- هناك مشاكل جادة في تركيبة البنى التحتية والتوزيع يجب معالجتها من أجل التسويق التجاري للأغذية؛
- إن مشاركة أفضل الممارسات فيما يتعلق بالانخراط مع العائلات المزارعة حول التغذية مسألة جوهرية؛
- وعلى "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" النظر في ترويج مشاريع الشباب الاستثمارية الرائدة في الزراعة.

النيجر

هدف إطلاق "شبكات أعمال حركة توسيع نطاق التغذية" في النيجر إلى توضيح دور وانخراط القطاع الخاص في تطوير شبكة أعمال في الدولة.

افتُتح الإطلاق من قبل رئيس "الجمعية الإفريقية للتصدير الزراعي" AAFEX، وهي مجموعة من مصدري الزراعة والأغذية الزراعية من ١٦ دولة إفريقية، بينها النيجر. بحسب "الجمعية الإفريقية للتصدير الزراعي"، إن للقطاع الخاص دوراً يلعبه في دعم الأولويات الوطنية للتغذية من خلال رفع فعالية عملياته في الأعمال، وسلسلة القيمة

“ريتش” REACH لتوسيع نطاق التغذية SUN دعم الأمم المتحدة لتوسيع نطاق التغذية في بوركينافاسو



ميمونة إتش دودو وعثمان أودراغو هما المنسقان لـ “ريتش”
في بوركينافاسو.

بيرتين أوارو مسؤولة قسم التغذية في وزارة الصحة.

كلوبه دونافي، وتانيا غوسين آلان، ونيكولا بيدو يعملون في سكرتاريا
“ريتش” REACH المتمركزة في روما.



لا يسهل ربط التغذية بالقطاع الصحي وحده تنسيق منهج متعدد
القطاعات، من هنا الحاجة إلى إنشاء “المجلس الوطني لتنسيق
التغذية”، وهو هيئة عليا تضم الوزارات الأساسية.

انضمت حكومة بوركينافاسو الى مبادرة “ريتش” في العام ٢٠١٤
لاستغلال الفرص المتاحة جراء التنسيق المحسّن لمنهج التغذية
متعدد القطاعات.

إسهام “ريتش” في حركة SUN

تمّ تأسيس “ريتش” على التزامات سياسية وُضعت من خلال حركة
SUN وزوّدت الحكومة بالدعم لتسهيل وتنسيق حُكم التغذية
على المستوى الوطني. يعمل وسطاء “ريتش” مباشرة مع مسؤول
نقطة الاتصال والتنسيق الحكومية لحركة SUN ولجنة وكالات
الأمم المتحدة التقنية للتغذية من أجل تطبيق أنشطة التغذية
ذات الأولوية التي تمّ تحديدها والتوافق عليها من جميع أصحاب
المصالح.

وبشكل أكثر تحديداً، يركّز دعم “ريتش” في بوركينافاسو على التالي:

- ١ تحليل معمّق لوضع التغذية وتحديد الاحتياجات باستخدام
أدوات تحليل “ريتش” الأساسية:
 - تمّ تجميع مسوحات التغذية الموجودة في القطاعات ذات
الصلة بهدف تحليل وضع التغذية وتحديد الاتجاهات في
مختلف أشكال سوء التغذية والعوامل المحدّدة. وتمّ تطوير
لوحات التسجيل التي تغطي المؤشرات الرئيسية لإعطاء نظرة
شاملة عن الوضع على المستوى الوطني والإقليمي.
 - تمّ رسم خارطة لتدخلات التغذية والفاعلين الأساسيين في
التغذية بهدف توفير نظرة شاملة عن التوزيع الجغرافي
للأنشطة والفاعلين (على سبيل المثال، من يقوم بماذا ومتى).
هذا الرسم للخارطة، مع تحليل وضع التغذية، جعل تحديد
أفضل المناهج وأكثر الاستراتيجيات ملاءمة لتوسيع نطاق
التدخلات ذات الأولوية ممكناً من خلال مقارنة مدى تغطية
المجموعات المستهدّفة.
 - أخيراً، تتيح مراجعة مدى إدخال التغذية في السياسات
والخطط الاستراتيجية للقطاعات المساهمة في التغذية شرح
القضية كي تؤخّذ التغذية بعين الاعتبار بشكل أفضل في
التخطيط القطاعي.
- ٢ مراجعة “السياسة الوطنية للتغذية” NNP وتطوير “إطار
عمل النتائج المشتركة” CRF للتغذية:

حركة “توسيع نطاق التغذية” SUN في بوركينافاسو: الفرص والتحديات

انضمت بوركينافاسو الى حركة SUN في العام ٢٠١١ من أجل
معالجة المعدلات المرتفعة باستمرار في نقص التغذية (٣٠,٢٪ تقزّم
و١٠,٤٪ هزال بين الأطفال تحت عمر الخمس سنوات^١) وتوسيع
نطاق الأنشطة التي تمتلك تأثيراً ملحوظاً على التغذية. إن مدير
التغذية في وزارة الصحة هو منسق الاتصال الحكومي لحركة SUN
وينسق “المجلس الوطني لتنسيق التغذية” CNCN الذي تمّ
تأسيسه في العام ٢٠٠٨. هذا المجلس التابع لوزارة الصحة يجمع
معاً مختلف الوزارات التي تساهم في التغذية (الزراعة، والتربية
والتعليم، والماء والنظافة الشخصية والصرف الصحي، والحماية
الاجتماعية).

في بوركينافاسو، تغطي تدخلات التغذية سياسات وبرامج تمّ
تطويرها بشكل منفصل في أقسام وزارية مختلفة لا تتشارك
نفس الهدف العام. تركز استراتيجيات التغذية وملفات السياسات
الموجودة على قطاع الصحة/التغذية. ويتجاهل هذا المنهج عوامل
جوهرية عندما يتعلق الأمر بمعالجة سوء التغذية في قطاعات الماء
والصرف الصحي، والزراعة، والحماية الاجتماعية على سبيل المثال.

زاوية

تمّ تأسيس شراكة “ريتش” REACH (الجهود المتجددة
ضد جوع الأطفال) في العام ٢٠٠٨ من قبل “اليونيسيف”،
و”منظمة الصحة العالمية” WHO، ومنظمة الأغذية والزراعة
“الفاو”، و”برنامج الغذاء العالمي” WFP، وانضم إليها لاحقاً
“الصندوق الدولي للتنمية الزراعية” IFAD. منذ بدايتها،
استخدمت وصقلت “ريتش” منهجاً متعدد القطاعات، مركّزة
على الدول التي تهدف إلى بناء القدرة الوطنية في حُكم التغذية
وتوسيع نطاق الأنشطة ضد سوء التغذية. وتمّ إرسال
“ريتش” إلى ٢٠ دولة حتى اليوم بناء على طلبات من الحكومات
في إفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية، والكاريبي. نموذجياً، يكون
لدى فريق “ريتش” على المستوى المحلي وسيطان مدعومان
من سكرتاريا “ريتش” العالمية المتمركزة في مكاتب “برنامج
الغذاء العالمي” الرئيسية في روما، والتي تطوّر أدوات ودلائل
إرشادية، وتوفّر أفضل الممارسات من الدول والمواد، وتوفّر
الخبرة لتطوير حُكم جيد في التغذية.

تطوير خطة العمل السنوية. وقد تضمنت خطة التأييد التي تمّ تطويرها مع "شبكة المجتمع المدني" CSNs وتحتوي رسالة مشتركة لتبسيط الضوء على التغذية بين البرلمانيين من أجل تسهيل الاجتماعات على هذا المستوى وتوفير الدعم التقني.

الدروس المُستقاة والخطوات المقبلة

العمل التنسيقي معقد وملء بالتحديات. يتصرّف مسؤول نقطة الاتصال والتنسيق لحركة SUN كمدير تغذية ويحتاج إلى مساعدة تقنية لإتمام دوره. من هنا كان التعاون بين "ريتش" ومسؤول نقطة الاتصال والتنسيق لحركة SUN وشبكات الأمم المتحدة و"شبكة المجتمع المدني" مفتاحاً أساسياً لتعزيز أجندة التغذية. وقد جاءت مبادرة "ريتش" في الوقت الذي كانت فيه بوركينا فاسو تضع منصتها الخاصة متعددة القطاعات وتبدأ عملية تخطيط التغذية متعدد القطاعات. توفر "ريتش" التقنية الضرورية والدعم التشغيلي لمساعدة الدولة على إحراز تقدم في التزاماتها مع حركة SUN. وكان تضافر الجهود وتحقيق التكامل بين الأنشطة المطبقة عبر "ريتش" ووكالات الأمم المتحدة من خلال تحريك أصحاب المصالح خطوة رئيسية ساعدت على تقوية النتائج.

بينما تكون الحلول التقنية مطلوبة لنجاح حركة SUN في دولة ما، يعتمد نجاحها أيضاً على البيئة المواتية، والالتزام من جميع الفاعلين المنخرطين، والقيادة الواضحة من قبل مسؤول نقطة الاتصال والتنسيق لحركة SUN.

أثناء المرحلة التالية، سيتم توفير دعم كبير من "ريتش" لبوركينا فاسو على الشكل التالي:

- إتمام خطة التغذية الاستراتيجية متعددة القطاعات بنجاح وفي وقت جيد بهدف تزويد صنّاع القرار بإرشاد أفضل لتحسين التغذية. وسترافق هذه الخطة مع خطة مراقبة وتقييم واستراتيجية تواصل للتأييد والمناصرة.
- ضمان تطبيق ناجح وفَعَال للخطة من خلال تنفيذ تقييم وطني عن احتياجات بناء القدرة في مجال التغذية.
- تحليل الخطط الإقليمية والبلدية بهدف دمج أفضل للتدخلات الأساسية الموجودة في خطة التغذية الاستراتيجية متعددة القطاعات.
- وتطوير أجندة تغذية مشتركة لوكالات الأمم المتحدة من أجل ضمان التكامل مع الجهود الوطنية المرتبطة بالتغذية، وبينها التضافر.

الخلاصة

تطلّب تطبيق حركة SUN و"ريتش" في بوركينا فاسو تنسيقاً وثيقاً بين المبادرتين. وكشريك تقني قوي، استفادت "ريتش" من الالتزامات السياسية وإطار عمل حركة SUN العالمية من أجل تعزيز تنسيق حُكم التغذية على المستوى الوطني من خلال التالي: توفير تقييم لوضع التغذية وتحديد الاحتياجات؛ ومراجعة السياسة الوطنية للتغذية؛ وتطوير إطار عمل للنتائج المشتركة؛ والأهم من ذلك، إنشاء "شبكة حركة SUN". أصبح تطوير الشبكات واضحاً في ضوء حقيقة أن لدى "ريتش" فترة محدودة للتطبيق. إن إعطاء "شبكة حركة SUN" وضعية رسمية وإنشاء إطار عمل تنسيق متعدد القطاعات هو استراتيجية مستدامة وممتدة حقاً، ويمكن الاستفادة منها بعد انتهاء مدة تطبيقها.

رسم بياني ١: اتفاق على أولويات التدخلات بناء على إطار عمل النتائج المشتركة



- كان لمساندة سكرتاريا "ريتش" في مشاركة التجارب والممارسات الجيدة من دول أخرى تأثير استراتيجي على وضع مسودة هذه الملفات الإرشادية.
- وفر وسطاء "ريتش" دعماً مفاهيمياً لمنسق الاتصال والتنسيق لحركة SUN، ومتابعة للالتزامات التي وعد بها مختلف أصحاب المصالح، ومراقبة للأنشطة، وإنشاء لجنة تغذية متعددة القطاعات، وجهوداً لتحقيق اتفاق بين أصحاب المصالح على الرؤية المشتركة والأهداف.
- تمتلك "السياسة الوطنية للتغذية" NNP تركيزاً متعدد القطاعات، وتهدف إلى خفض مختلف أشكال سوء التغذية، مع استهداف التقرّم بشكل أساسي كما يظهر في التدخلات الرئيسية التسع والعشرين لـ "إطار عمل النتائج المشتركة" CRF في سبعة قطاعات (انظر الرسم البياني). وقد قاد اتفاق على مجموعة واحدة من النتائج، والتي أسهم فيها جميع أصحاب المصالح، إلى جعل "السياسة الوطنية للتغذية" سارية المفعول.

٣ إنشاء شبكات حركة SUN:

- كانت بوركينا فاسو بطيئة في إنشاء شبكات الأمم المتحدة للعديد من الأسباب، بينها انعدام الاستقرار السياسي، والذي قاد إلى تعديلات مؤسسية واعتماد مفهوم حركة SUN من قبل الفاعلين المشاركين.
- لعبت "ريتش" REACH دوراً أساسياً في الإنشاء التدريجي لشبكات SUN عبر تحريك المصادر لتنظيم الاجتماعات بين مختلف الفاعلين، كذلك المساعدة على تنسيق الأنشطة في مختلف القطاعات والفاعلين المنخرطين في منصة التغذية متعددة القطاعات.
- عمّل وسطاء "ريتش" مع شبكات الأمم المتحدة من أجل مساندة

شبكة مجتمع مدني جديدة لحركة SUN نصائح حول التأسيس من مؤيدي التغذية



بوستنا كومار كار



سان سان ميانث



شارولاتا بانيرجي أخصائية آسيا الإقليمية لإدارة المعرفة في "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN، وضعت أسئلة من مؤيدي "تحالف الفلبين لمؤيدي التغذية" مع المعرفة بشبكات التأييد. وهما سان سان ميانث التي كانت مديرة برنامج "تحالف المجتمع المدني لحركة توسيع نطاق التغذية" SUN CSA في ميانمار قبل أن تأخذ دورها الحالي كاستشارية لتأييد التغذية في "ريتش" REACH الأمر المتحدة، وبوستنا كومار كار، كبير المستشارين في "التحالف من أجل الأمن الغذائي وأمن التغذية" في الهند.

أعضاء الشبكة. كما أشركنا منظمة محترفة لتصميم استراتيجية "التحالف من أجل الأمن الغذائي وأمن التغذية" CFNS عبر عملية تشاور. وقد ركزنا على استدامة الأمن الغذائي وأمن التغذية ك مجال محوري ورئيسي. وضمن هذا المجال، أعطينا الأولوية للأنشطة الخاصة بما يلي: (أ) انخراط الأعضاء؛ (ب) وإدارة المعرفة؛ (ج) والتأييد المبني على الدلائل. وقد تولّى "التحالف من أجل الأمن الغذائي وأمن التغذية" العديد من التدخلات، ومنها:

- ترويج الحق في الغذاء والتغذية، والوصول إلى الأطعمة المغذية، وتحريك التزام القيادات السياسية على أعلى مستوى، والتخطيط على نطاق محدود؛
- تطوير التوعية فيما يتعلق بأهداف "جمعية الصحة العالمية"

خلفية معلوماتية

تشكل "تحالف الفلبين لمؤيدي التغذية" PHILCAN من قبل منظمات غير حكومية في الفلبين منذ حوالي عقدين من الزمن، ولديه ١٢ منظمة عضواً في الوقت الراهن. إن التحالف ممثل في هيكلية الحكومة الرسمية لصياغة وتنسيق سياسات التغذية. في العام ٢٠١٤، انضمت الفلبين إلى حركة توسيع نطاق التغذية SUN. يخطط "تحالف الفلبين لمؤيدي التغذية" لإعادة هيكلة نفسه كتحالف مجتمع مدني ويبحث عن النصائح من التحالفات الأخرى في المنطقة بشأن تأسيس الشبكات وإدارتها بنجاح.

١ ما هي النقاط الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند البدء بإحدى الشبكات؟ وما كانت المشاكل التي واجهتموها في البداية عندما أنشأتم شبكتكم؟

سان سان ميانث: القيادة القوية هي المفتاح الأساسي. قائد قوي وداعم وليس استبدادياً. يجب أن يحكم الشخص بكونه قدوة يُحتذى بها ويضمن أن لكل نشاط، سواء أكان اجتماعاً أو تدريباً أو رحلة ميدانية استطلاعية إلخ...، نتائج تؤدي في نهاية المطاف إلى محطة جوهرية أخرى على طول خارطة الطريق. يجب أن يكون العمل الذي تخطط له الشبكة مسانداً لما تقوم به الحكومة، ويضمن أيضاً أن يطال التشريع الذي تم تمريره جميع الناس ويفيد المجتمعات. ولتحقيق هذا الأمر، تحتاج الحكومة إلى شركاء.

بوستنا كومار كار: يتطلب تشغيل التحالف منهجاً تحفيزياً، وإدارة لمعادلات القوة، وشيئاً من المفاوضات والمساومة. إنها عملية توازن لإبقاء اهتمامات الناس والمصلحة العامة في أعلى الأجنحة. كيف نضمن ألا يتم إضعاف المنظمات الفردية القوية خلال عملية مراعاة الإجماع؟ نحن منظمة مبنية على المناصرة، وعلينا تأييد قضية الشعب على خط متوافق مع الحكومة وأخذ المواقف استناداً إلى الدلائل. كما أن التمويل مشكلة تحدث في البداية. عليك تحديد المنظمات التي يمكنها تأمين التمويل الأساسي في السنوات الأولية.

٢ كيف حدّدتم أية مجالات تركزون عليها؟

بوستنا كومار كار: كان هذا الأمر عملية طويلة وممتدة قادها

الزاوية ١ تحالفات المجتمع المدني في آسيا

انضمت ميانمار إلى حركة SUN في نيسان/إبريل ٢٠١٣. وقد أُطلق "تحالف المجتمع المدني في ميانمار" CSA للتغذية في العام ٢٠١٤ مع ثمانية أعضاء دوليين، وتوسّع ليضمّ العديد من المنظمات الوطنية، ولديه حالياً ٥٢ عضواً بينهم ٤٠ مجموعة محلية. وتلقت الشبكة تمويلات من آلية تمويل حركة SUN، والصندوق الائتماني متعدد الأطراف MPTF، وغيرهما من الجهات المانحة. انظر الصفحة:

scalingupnutrition.org/sun-countries/myanmar

تشكّل "التحالف من أجل الأمن الغذائي وأمن التغذية" الهندي في العام ٢٠٠٧ وأصبح هيئة رسمية في العام ٢٠١٤؛ وهو مجموعة قادة سياسات وبرامج ملتزمين بإدارة المعرفة، ويرعون التعاون والتأييد المبني على الدلائل للبرامج المحسّنة من أجل تحقيق استدامة الأمن الغذائي وأمن التغذية. ويرتبط بالمجموعة أكثر من ٥٠٠ منظمة وقائداً مؤثراً. وقد تلقى التحالف بعض تمويلات المانحين، لكنه أيضاً يستغل تجربة أعضائه عبر مجموعات العمل لمختلف الأنشطة ويستخدم نموذج الاشتراك السنوي. انظر الصفحة:

<http://www.transformnutrition.org/country-focus/india/coalition-for-nutrition-in-india>

أن يرى الأعضاء أن القادة في الشبكة منخرطون في مناقشة السياسات، وتطوير التشريع في مكتب رئيس الوزراء.

سان سان ميان: في ميانمار، كانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل شبكة تضم منظمات وطنية تعمل أيضاً على التغذية. وكانت المنظمات تبحث عن الدعم وعن مؤسسة رسمية كمرساة لأنشطتها. كما احتاجت "اللجنة الوطنية للتغذية" تحت مظلة وزارة الصحة والرياضة إلى شركاء أيضاً لتوسيع نطاق مبادرات التغذية على المستوى الشعبي بما أنها كانت مسؤولة عن التنسيق والاتصال لحركة SUN. لقد قمنا بالكثير من العمل التحضيري. ولم يكن ضمان الاهتمام صعباً، لكن كانت الرسائل تحتاج إلى أن تكتب مسوداتها بشكل صحيح، وتحتاج مواد تدريب SUN إلى التبسيط، وجعلها سهلة على المتلقي وترجمتها في العديد من الحالات.

٤ ما كانت مبادرة الشبكة في الانخراط مع حكومة بلدكم؟ هل يمكنكم إعطاؤنا بضعة أمثلة عن ممارسة الضغط مع الحكومة بشكل ناجح؟

سان سان ميان: إحدى أولى النقاط التي ضغطنا فيها مع الحكومة كانت الحاجة إلى بيانات تغذية أشمل وموثوقة وصحيحة أكثر. بيانات التغذية الحديثة التي تمثل عامة السكان غير متاحة. ويعود تاريخ بعض بيانات التغذية التي تم استخدامها كمرجعية إلى العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وهي فترة قديمة. كان جميع الأعضاء يصرون مطالبين بالبيانات؛ فنحن نكتب تقارير إلى الجهات المانحة، ونحتاج إلى بيانات موثوقة، على الأقل بيانات مُخرجة. من دونها، كان تقدم عملية المراقبة صعباً جداً لذا كان الإجماع بين أعضاء الشبكة على هذا الهدف سهلاً. عملاً قريب سيتغير وضع نقص البيانات الموثوقة والحديثة عندما يتاح "تقرير المسح الديمغرافي والصحي" DHS. وعلى عكس الدول الأخرى، هذا هو أول مسح ديمغرافي وصحي في ميانمار.

في الأيام الأولى، قبل التغييرات السياسية كانت تقارير الصحافة نادرة وكانت تعتبر مشاركة البيانات والمعلومات مع وسائل الإعلام مسألة حساسة. الآن أصبح موظفو الحكومة قادرين على مشاركة المعلومات

و"أهداف التنمية المستدامة"؛

- وإعداد ترتيبات مؤسسية لتحسين حُكم الغذاء والتغذية من مستوى القرية إلى المستوى الوطني، مثل غرامساباس (مجالس نواب قروية) ذات سلطات أوسع، و"البعثة الوطنية للتغذية"، وإعادة تنظيم مجلس التغذية التابع لرئيس الوزراء.

سان سان ميان: تم اختيار مراقبة "المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم" كمشاط رئيسي. وكانت الحكومة تمر بعملية تشريع في البرلمان وتطلب من شركات الحليب الالتزام بالمدونة. وقد شعرنا أن وزارة الصحة قد تحتاج إلى شركاء للمراقبة والإبلاغ، وهكذا وصلنا الإسهام عبر التأكد من تسجيل خروقات المدونة واتخاذ الإجراءات بشأنها. في الوقت نفسه، أجرينا تدريبات للمنظمات المحلية حول ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال.

٣ كيف تضمنون انخراط جميع الأعضاء بشكل متساوٍ بما أن لكل منظمة مجالات تركيزها الخاصة؟

بوستنا كومار كار: بحكم خبرتي، أجد أن هناك أربع نقاط أساسية لضمان انخراط الجميع:

- نستخدم أجندة انخراط عضوية قوية جداً. قد يشعر عادة الفاعلون الوطنيون والوطنيون الفرعيون الأصغر بأنهم مهمشين، لذا نحاول أن ندخل الجميع قدر المستطاع عبر إحضار فاعلين وطنيين على كل المستويات، الدولة والمنطقة، لضمان وجود اندماج أفقي.
- لقد جددنا الدعوة للعضوية على فترات منتظمة. وهذا ما أعطى الإشارة إلى أن المنظمة ديناميكية ومنفتحة على أجندة عضوية تضم الجميع.
- الشفافية وإدارة المعرفة هما مبدآن رئيسيان. نتواصل بشكل مفتوح ونشرك الناس بشكل استباقي في النقاشات. من خلال مجموعات العمل لدينا، عملنا على تطوير منتجات المعرفة المبنية على الدلائل عن مختلف المواضيع والوظائف التي ينخرط فيها أكثر من ١٥٠ قائد معرفة.
- مصداقية "التحالف" مسألة جوهرية. يعطينا الكثير من الشرعية



صاحبة فقيرة في "يانغون" بميانمار حيث يوجد قيد التنفيذ برنامج تسليم المال النقدي

WFP/Naho Asai

نقاط أساسية لـ "تحالف الفلبين لمؤيدي التغذية" PHILCAN

- ضمان قيادة قوية وداعمة معززة بالشفافية وآلية حُكم فعّالة توجّه الشبكة.
- تطوير أجندة واضحة ومحددة تستجيب لاحتياجات الدولة بناء على الدلائل، وتدعم السياسات الوطنية.
- الوصول إلى الأبعد وضَمّ الجميع - "مع الكل للكل".
- الاستثمار في صقل العلاقات مع الأعضاء، والحكومات، وجميع الفاعلين في التغذية.
- الانخراط مع وسائل الإعلام وآخرين خارج قطاع التغذية واستخدام لغة سهلة.

٧ الهند وميانمار دولتان كبيرتان مع اختلافات لغوية وثقافية عبر المناطق. كيف تحافظون على تركيزكم على الأهداف الوطنية بينما تحفزون الأعضاء ليكونوا نشطاء محلياً؟

بوستتا كومار كار: يجب أن يكون هناك توافق في الأهداف في بلد ضخم كالهند، ولديه حكومات على المستوى الوطني، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي. ركزت جهودنا على استهداف الولايات والمناطق بحيث نتموضع كمنصة قوية تضمّ الجميع في المجال العام. من أجل القيام بذلك، نعقد الآن جلسات استشارية على مستوى الولاية. ونسعى لضمان تمثيل على أعلى المستوى للأشخاص من الولايات في هيكلية الحُكم، مثل هيئة المجلس والهيئة العامة. بعد القيام بحملة ناجحة للعضوية، لدينا الآن أعضاء من ١٤ ولاية هندية. إذاً هناك استراتيجية واعية للوصول، وإشراك الأعضاء والقادة من ثمّ تصبح المنصة موثوقة وشرعية أكثر. من خلال جهود مُتعمّدة، تضاعف التمثيل المحلي في مجموعات العمل لدينا وفي مختلف المجتمعات، كما نمتلك خطة لتأسيس هيئات استشارية عالمية ووطنية.

سان سان ميان: يمكننا البدء بالعمل مع هيئات ضخمة محلية وشبه حكومية لديها شبكات على المستوى الوطني ووزلاً حتى مستويات القرية. لا يمكننا التحرك في جميع أنحاء الدولة، لكن لدينا شركاء في "التحالف"، مثل "رابطة ميامار لرعاية الأمومة والطفولة" و"جمعية النساء التعاونية". كما هناك جهات أخرى في القطاع الخاص لم نطرق بابها بعد. تمتلك هذه المنظمات الضخمة الشركة شبكتها الخاصة في جميع الولايات والمقاطعات الـ١٥ وسيكون بإمكانها نقل الرسائل، والبرامج، والتدريبات، وغيرها من الأنشطة تماماً إلى القاعدة الشعبية وعلى مستوى القرية.

تمتلك "الشبكة العالمية لمجتمع SUN المدني" SUN CSN عضوية تفوق ٢,١٠٠ منظمة مجتمع مدني منخرطة عبر تحالفات المجتمع المدني الوطنية CSAs، والتي تأسست في ٣٤ دولة لديها حركة SUN. زوروا الموقع التالي:

scalingupnutrition.org/sun-supporters/sun-civil-society-network/ للمزيد من المعلومات، بما فيها المصادر، مثل المذكرة التوجيهية حول تأسيس "الشبكة العالمية لمجتمع SUN المدني" ومجموعات الأدوات ما بعد ٢٠١٥.

بحرية أكبر مع شركاء التطوير ووسائل الإعلام. كما دعمنا إنتاج معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى نشر هذه المعلومات. في الحقيقة سهّلت التغييرات السياسية عملنا واستفدنا من البيئة المواتية كي تُدخل أساليب التواصل المبتكرة مع السلطات الحكومية ومجموعات المجتمع المحلية.

يجب أن يبنى المرء الثقة للعمل مع الحكومة، وتحتاج العلاقة إلى أن تنمو مع مرور الوقت. متى ما بُنيت هذه العلاقة، تخفّ صعوبة إقناع صنّاع القرار بناء على الدلائل الصلبة.

بوستتا كومار كار: يوجد في "التحالف" مكان مخصص لأربعة ممثلين عن الحكومة وقد جربنا تسهيل تمثيل كبار الشخصيات الحكومية في برامجنا وفي هيكلية حُكمنا. كما عملنا أيضاً مع هيئات شبه قضائية، مثل "هيئة الدولة للغذاء" في "أوديشا"، وكان الأمر بتكليف من "قانون الأمن الغذائي الوطني" لتحسين الوصول إلى الأغذية والاستحقاقات الغذائية. والأهم من ذلك أن "التحالف" عمل بشكل وثيق مع صنّاع السياسات للتأثير على تفكيرهم وأنشطتهم فيما يتعلق بالأمن الغذائي وأمن التغذية.

٥ ما هي نقاط التعاون مع الشبكات الأخرى، خاصة في قطاع الأعمال؟

بوستتا كومار كار: النقطة الرئيسية في التعاون مع أية شبكات أخرى هي تحريك أجندة الاهتمام الشعبي. لا توجد مشكلة حقيقية في الانخراط مع الأعمال المسؤولة إجماعياً طالما أن الأجندة بطبيعتها ذات اهتمام شعبي. نحتاج إلى ضمّ وإشراك الحكومة بحيث يكون هناك توافق بين أصحاب المصالح والرسالة، وتتمّ محاربة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي معاً. إن "مشروع قانون المسؤولية الاجتماعية للشركات" في الهند مصدر كبير، وبحكم القانون يجب استخدام ٢٪ من الأرباح للتطوير الاجتماعي، هكذا توجد الكثير من الموارد المالية المتاحة من خلال هذا الأمر. ويستطيع المجتمع المدني استخدام هذه القدرات من أجل تحسين سلاسل القيمة المضافة للغذاء والتغذية، وإدخال الزراعة الذكية مناخياً والحساسية للتغذية، أو تقنية المعلومات ومهارات الإدارة المحترفة المتاحة داخل الأعمال المسؤولة إجماعياً.

٦ كيف يمكن إشراك وسائل الإعلام بشكل فعّال؟ هل يمكنكم إعطاؤنا أمثلة ناجحة عن إشراك وسائل الإعلام في دولكم؟

بوستتا كومار كار: "ما لم تستطع إدارة وسائل الإعلام، فإنها ستدريك". أحد النماذج التشغيلية التي شكّلناها في "التحالف" من أجل الأمن الغذائي وأمن التغذية "CFNS" هي مجموعة عمل "تكنولوجيا المعلومات والإعلام". نحاول إشراك وسائل الإعلام على مستويات عديدة - المرسلين من المجتمع، والمراسلين المحليين، حتى النساء من المنظمات على المستوى الشعبي يمكنهن جلب المعلومات - القصة الحقيقية. تحتاج وسائل الإعلام إلى رؤية الدلائل من الميدان كي تقتنع وتتخطى منذ البداية.

العقبة الثانية هي انزعاج وسائل الإعلام من كثرة استخدام المجتمع المدني المصطلحات التقنية. علينا التواصل بلغة سهلة. المثير للاهتمام أن كل شخص اليوم أصبح مراسلاً صحفياً مع ثمة مواقع التواصل الاجتماعي. يجب أن نستغل الوضع في هذه الساحة الإعلامية.

تدعيم الوجبات الغذائية المدرسية تدعيم الأرز لمعالجة فقر الدم في "أوديشا"

شريقة يونس خان طبيبة وممارسة في
الصحة العامة تدير حالياً ملف التغذية في
مكتب "برنامج الغذاء العالمي" في الهند.



خلفية معلوماتية

أوديشا، ولاية في شرقي الهند يبلغ عدد سكانها ٤٢ مليون نسمة، هي أكثر ولايات الدولة ضعفاً من حيث التغذية، مع مستويات مرتفعة من سوء التغذية. رغم النجاح في خفض تقرّم الأطفال (يبلغ معدل انخفاض التقرّم في "أوديشا" ثلاثة أضعاف على الأقل مقارنة بالولايات الفقيرة الأخرى مثل "بيهار")، هناك أكثر من ثلاثة أطفال من أصل كل عشرة أطفال تحت عمر الخمس سنوات يعانون من التقرّم (انخفاض الطول بالنسبة للعمر)، بينما يعاني ١٨,٣٪ من الأطفال في نفس الفئة العمرية من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول). فضلاً عن ذلك، ارتفع فقر الدم في "أوديشا" بين الأطفال والنساء الحوامل أو بقي ثابتاً بين بدايات التسعينيات ومنتصف الألفين مع نسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ٧٠٪. وبناء على مسح أجري حديثاً في بعض الولايات، أكثر من ٨٠٪ من الأطفال في عمر خمس إلى عشر سنوات و٧٤,٥٪ في عمر بين عشر سنوات وسبع عشرة سنة في "أوديشا" مصابون بفقر الدم.

فقر الدم هو حالة تمّ ربطها بوفيات الأمهات، وزيادة المرض والوفيات بين الأطفال، وضعف التطور الإدراكي والجسدي. تؤثر هذه النتائج سلباً على المنازل وعلى الإمكانية الاجتماعية والاقتصادية والتطور على مستوى الولاية والمستوى الوطني. هناك العديد من العوامل التي تسبّب فقر الدم، بينها المرض وحصّة النظام الغذائي؛

١. ٢. ٣. ٤.

ويشكّل فقر الدم بسبب نقص الحديد حوالي ٥٠٪ من مجموع حالات فقر الدم. وبحسب "المكتب الوطني لمراقبة التغذية" (٢٠١٢-٢٠١١) توجد فجوة ٥٠ إلى ٧٠٪ بين ما هو موصى به في النظام الغذائي والحصّة الفعلية من مجمل المغذيات الدقيقة، وبينها الحديد، التي يتناولها السكان ممن هم في سنّ الدراسة.

يؤمّن "مخطط وجبة منتصف النهار" MDMS في الهند وجبات مطبوخة مجانية لجميع الأطفال الذين يحضرون إلى مدارس الولاية الابتدائية والإبتدائية العليا. ونظراً لتغطيته الواسعة، يوفر "مخطط وجبة منتصف النهار" فرصة جيدة لمعالجة قضايا التغذية لدى هذه الفئة العمرية ("المخطط" هو أوسع برنامج تغذية مدرسية في العالم، ويوزع وجبات غذاء على ١٢٠ مليون طفل في أكثر من ١,٢٦٥,٠٠٠ مدرسة). و"المخطط" مصمّم كي يؤمّن حوالي ٤٥٠ كيلوكالوري و١٢ غراماً من البروتين لطلاب المدارس الابتدائية، و٧٠٠ كيلوكالوري و٢٠ غراماً من البروتين لطلاب المدارس الابتدائية العليا. أما مصادر البروتين، فهي البقوليات، وحبوب الصويا، وبيضة واحدة في الأسبوع (البروتين الحيواني ليس جزءاً من الوجبة). ومن برامج الحكومة الأخرى لمعالجة المعدلات المرتفعة لفقر الدم وسوء التغذية: نظام التوزيع العام المستهدف؛ وخدمات نمو الطفل الموحدة؛ ومبادرة زيادة الحديد التي تتضمن توزيعاً أسبوعياً لأقراص الحديد وحمض الفوليك على المراهقات والنساء في سنّ الإنجاب ممن هن غير حوامل أو أمهات مرضعات. مع ذلك، اتفق "برنامج الأغذية العالمي" WFP مع "قسم المدارس والتعليم الشامل" DS&ME، وحكومة "أوديشا" على تفعيل وتجهيز تدعيم الأرز في وجبات منتصف النهار بأوديشا في ضوء المدى المحتمل لحجم نطاق وصول "المخطط".

منهج المشروع، واستراتيجيته وتأثيره

يركز "برنامج الأغذية العالمي" في الهند على تحسين كفاءة النظام وفعالية التغذية لمختلف شبكات الأمان المبنية على الغذاء دعماً لجهود الحكومة. ويتمّ ذلك من خلال العمل على استراتيجية تجريبية لتوسيع النطاق عبر منهج من أربع مراحل:

- ١ تصميم مشاريع تجريبية بهدف معالجة الفجوات المعروفة في توفير الغذاء والتغذية، والتصميم أو المعرفة؛
- ٢ تطبيق هذه المشاريع التجريبية وبرهنة النتائج؛
- ٣ تقدير، وتقييم، وتوثيق، وتحضير نماذج قابلة للنسخ وذات تكلفة فعالة وتأييد توسيع نطاقها وتشكيل السياسات كما هو مناسب؛
- ٤ تأمين الدعم من أجل توسيع النطاق.



تقديم الأرز المدعّم في وجبة منتصف النهار

WFP/ Aditya Arya



WFP/ Aditya Arya

خصصت حكومة "أوديشا" لمشروع "وجبات منتصف النهار" ٤,٠٤ روبيات (٠,٠٦ دولار أميركي) للطفل الواحد في نهاية المشروع التجريبي في ٢٠١٥ لأطفال المدارس الابتدائية، و٦,٠٣ روبيات أي ٠,٠٩ دولار أميركي لأطفال المدارس الابتدائية العليا. وكانت التكلفة الإضافية للتدعيم ٢٤ بيزة للشخص المستفيد في اليوم الواحد بالنسبة لأطفال المدارس الابتدائية، و٣٦ بيزة للشخص المستفيد في اليوم الواحد بالنسبة لأطفال المدارس الابتدائية العليا في المشروع التجريبي. وقد ازدادت الحصة المخصصة للطفل في السنوات التي تلت المشروع بشكل متجانس عبر الولاية، والتي يُتوقع أن تسمح للتدعيم بالاستمرار وتوسيع نطاقه.

الطريق إلى الأمام: ما هي الخطوات المقبلة للأرز المدعم في الوجبات الغذائية المدرسية؟

أظهر المشروع التجريبي قابليته التشغيلية وفَعَالِيته التقنية بينما يسهل "معرفة الكيفية" الضرورية في الحكومة فيما يخص إدارة مثل هذا المشروع. يواصل "قسم المدارس والتعليم الشامل" DS&ME وحكومة "أوديشا" حالياً برنامج التدعيم في المقاطعة، مع تمويلات من ميزانية القسم. ويعمل "برنامج الغذاء العالمي" مع كلا الشريكين لتوسيع نطاق التدعيم في وجبات منتصف النهار كي تغطي مقاطعات أخرى في الولاية على مراحل. كما أثمر المشروع اهتماماً بين مستهلكي الأرز في ولايات أخرى، بينما تفكر الحكومة على المستوى الوطني في إدخال الأرز كوسيلة نقل للتدعيم إلى جانب السلع الأخرى، مثل القمح، والزيت، والحليب. وعمماً قريب، سيتم نشر معايير تدعيم الأرز على المستوى الوطني.

حبوب الأرز المدعم FRK

يتم تصنيع حبوب الأرز المدعم من خلال مزج مسحوق الأرز مع الحديد وتحويل هذا المسحوق إلى حبوب باستخدام تقنية البثق. بعدها يتم خلط حبوب الأرز المدعم مع الأرز العادي بمعدل ١:١٠٠ لإنتاج الأرز المدعم.

يؤمن كل ١٠٠ غرام من الأرز المدعم ١٠ غرامات من الحديد في مشروع "غاجاباتي" التجريبي. أما نوع الحديد المستخدم، فهو بيروفوسفات الحديد. الحصة اليومية من الأرز هي ١٠٠ غرام و١٥٠ غراماً للأطفال ما بين ٦-٨ سنوات و١١-١٤ سنة على التوالي، ما يعني أن الأرز المدعم في المخطط التجريبي وقر أكثر من حصة الحديد الغذائية الموصى بها يومياً.

لقد أُرشد هذا المنهج تأسيس المشروع التجريبي لتدعيم الأرز عبر منصة وجبات منتصف النهار في مقاطعة "غاجاباتي" بأوديشا.

يبلغ عدد سكان "غاجاباتي" ٥٧٧,٢١٧ نسمة ينتمي ٥٤٪ منهم إلى مجتمعات القبيلة المُدرّجة، وهم مجموعة ارتبطت بالفقر المدقع. وتم اختيار الأرز كوسيلة نقل التدعيم لأنه الغذاء الأساسي المفضل في "أوديشا" ويستخدم في وجبة منتصف النهار في المدارس.

المخطط التجريبي للأرز المدعم

تم تطبيق المخطط التجريبي بين ٢٠١٢-٢٠١٥ وتم تقديم الطعام إلى ٩٩,٢٣١ طالباً مدرسياً من الفئة العمرية ٦-١٤ سنة عبر ١,٤٧٣ مدرسة مع الأرز المدعم بالحديد مقدماً كجزء من "مخطط وجبة منتصف النهار" MDMS. لقد ركز المشروع اهتمامه على عدد من العوامل لضمان الاستهلاك الملائم للأرز المدعم في المدارس، وبينها: إدارة سلسلة التوريد؛ وتدريب معلمي ومعلمات المدارس على القضايا، والنتائج والاستراتيجيات لمعالجة فقر الدم ودورهم في المشروع؛ والمعلومات، والتربية والتعليم، والتواصل؛ وضمان الجودة والمراقبة.

يملك المشروع نظام مراقبة مدمجاً، لكن تم أيضاً إشراك منظمة أبحاث مستقلة تولت تقييم المشروع في الخط النهائي مقارنة مع معايير التأسيس. كما تمت مراجعة المشروع وتقييمه مرتين في السنة من قبل مجموعة استشارية تتألف من صناعات السياسات في الأقسام ذات الصلة على المستوى الوطني ومستوى الولاية، وخبراء و"برنامج الغذاء العالمي".

النتائج

تم تدعيم أكثر من ٥,٠٠٠ طن من الأرز، وتوزيعها واستهلاكها من قبل طلاب المدارس من دون تغيير ملموس في طعم ورائحة أو لون المنتج. علاوة على ذلك، برهن المشروع انخفاضاً في انتشار فقر الدم في الفئة العمرية المقصودة في "غاجاباتي" بنسبة ٢٠٪، مؤدياً إلى تراجع في انتشار فقر الدم من ٦٥٪ إلى ٤٥٪. ومن بين نسبة الـ ٢٠٪ التي انخفضت في الانتشار خلال فترة المشروع (٢٠١٢-٢٠١٥)، وُجد أن ٦٪ من هذا التراجع يعود إلى استهلاك الأرز المدعم في وجبات منتصف النهار. لم يستطع التقييم تحديد التدخلات الأخرى التي يمكن أن تعود إليها نسبة التراجع المتبقية. وقد تم تقصي التخلص من الديدان واستهلاك أقراص الحديد وحمض الفوليك، وهي تدخلات حرجة أخرى؛ مع ذلك، بما أن التغطية لم تكن شاملة بالنسبة لـ "غاجاباتي"، لم يكن ممكناً تقدير إسهام هذه التدخلات في خفض فقر الدم.

تعاون حركة SUN من الجنوب إلى الجنوب زيارة مجموعة تعلم طاجكستانية إلى النيبال



براديومنا دال، إلى اليمين، أخصائية تغذية محترفة وخبيرة في تصميم، وتخطيط، وتطبيق، ومراقبة، وتقييم برامج التغذية في النيبال.

ستانلي تشيتيكوي، الوسط، "مسؤول التغذية" في "اليونيسيف" UNICEF النيبال.

سافيتا مالا، إلى اليسار، استشارية التأييد والتواصل في "سكرتاريا الأمن الغذائي وأمن التغذية الوطني" في "مفوضية التخطيط الوطني" بالنيبال.

وهي أعلى هيئة تخطيط في الدولة. ولتسهيل التطبيق والتنسيق بين أصحاب المصالح، تم تأسيس هندسة متعددة القطاعات على المستوى الوطني، والمناطق، ومستوى المقاطعة، والبلدية، والقرية. وبدأ الطرح التمهيدي للخطة الغذائية متعددة القطاعات في مقاطعة "أشهام" في العام ٢٠١٣، وبحلول حزيران/يونيو ٢٠١٦، كان البرنامج قد طُبّق في ١٦ مقاطعة. وهناك مخطط لتوسيع نطاق الخطة أبعد من ذلك في ١٢ مقاطعة إضافية خلال ٢٠١٧/٢٠١٦.

طوّرت طاجكستان منذ الاستقلال مجموعة من القوانين وتبنت ملفات استراتيجية لتحسين الصحة، والتغذية، والأمن الغذائي. انضمت الدولة إلى حركة SUN في العام ٢٠١٣. وفي نفس العام، أسست "مجلس الأمن الغذائي" كي ينسّق صناعة القرار فيما يتعلق بالأمن الغذائي، و"استراتيجية التغذية وسلامة الغذاء" ٢٠١٣-٢٠٢٠، والتي تركز على العبء المزدوج لسوء التغذية والوقاية من الأمراض المنقولة عبر الأغذية، والأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية (ما زالت الاستراتيجية تحتاج إلى التصديق من قبل الحكومة). طاجكستان هي أفقر الدول الخمس في الجمهوريات الآسيوية الوسطى، مع نصف عدد سكانها تقريباً يعيشون تحت خط الفقر. في السنوات القليلة الأخيرة انخفض معدل التقرّم بين الأطفال تحت عمر الخمس سنوات بنسبة ضئيلة (من ٢٩٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٧٪ في العام ٢٠١٢). غير أن سوء التغذية الحاد ونقص التغذية تضاعفاً (إلى ١٠٪ و٧٪ على التوالي في العام ٢٠١٢).

جولة دراسية في النيبال

أراد وفد طاجكستان الزائر، ويضمّ ممثلين حكوميين عن وزارات الصحة، والتطوير الاقتصادي والتجارة، والزراعة، والمالية، والتربية والعلوم، وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، أن يتعلّم من النيبال جهود توسيع نطاق التغذية. وكانت مجالات الاهتمام بشكل خاص هي "الخطة الغذائية متعددة القطاعات"، وهندسة التغذية التابعة للدولة، وآليات تدفق الميزانية.

وتمّ تخطيط الجولة الدراسية على مرحلتين: جلسة تفاعل على المستوى المركزي مع الوزارات المرتبطة بالتغذية وأصحاب المصالح، تبتعتها زيارة ميدانية لفهم التنفيذ العملي للجهود متعددة

في أول رحلة من نوعها بين دول حركة SUN في آسيا، رحبت النيبال بفريق حكومي من طاجكستان في جولة دراسية عن التغذية في أيار/مايو ٢٠١٦. هدفت الزيارة الممتدة ستة أيام، والتي يبادر بها الوفد الطاجكستاني، إلى تزويد المجموعة بخبرات عملية فيما يتعلق بالمبادرات التي تحدث في النيبال وتستهدف معالجة سوء التغذية.

خلفية معلوماتية

كانت النيبال الدولة الخامسة التي انضمت إلى حركة SUN في أيار/مايو ٢٠١١، ولعب رئيس وزرائها دوراً فعالاً كأحد أعضاء المجموعة الرائدة في الحركة. على الرغم من التحسينات الكبيرة في نقص تغذية الأطفال في النيبال على مدى العقود القليلة الماضية الأخيرة، يبقى انتشار التقرّم مرتفعاً بنسبة ٣٧٪ بين الأطفال الصغار (مسح كتلة المؤشرات المتعددة للنيبال، ٢٠١٤). كما أصبح التقدم بطيئاً في السنوات الأخيرة. ومن أجل تسريع التحسين في نقص تغذية الأمهات والأطفال، أطلقت حكومة النيبال "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" الخاصة بها MSNP لفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتعطي "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" الأولوية للتغذية في السياسات، والخطط، والميزانيات وتتمركز في "المفوضية الوطنية للتخطيط"،



طريقة ترحيب نيبالية تقليدية لمندوبي طاجكستان

النيبال
وتعاونها
مع
الدول
التي
تتبع
نموذج
التغذية
التي
تبنتها
الدولة
النيبال



- تقييم القدرة وجهود بناء القدرة لتخطيط التغذية متعدد القطاعات على مستوى المقاطعة ومستوى "لجان تطوير القرية"؛
- وتطوير خطط تبدأ من القاعدة إلى القمة على مستوى المقاطعة وتأمين زيادة في الميزانية من الحكومة.

الدروس المستفادة

لقد أُعجب الوفد الطاجكستاني كثيراً بالالتزام السياسي والأولوية المتاحة للتغذية من قبل حكومة النيبال، وعمليات التخطيط الراسخة منذ وقت طويل، والهيكلية المؤسسية للتغذية على جميع المستويات، والمشاركة من الوزارت والوكالات الرئيسية متعددة القطاعات والجمعيات المدنية. كما اهتم الوفد أيضاً بمسار العمل والتدخلات لكل قطاع، والنظام الفعّال لوضع الميزانية (مع دعم الميزانية التكميلية من الوكالات المانحة إلى جانب ميزانية الحكومة، ورفع فوائد المصادر فضلاً عن المنحة غير المقيّدة من المستوى المركزي عبر الحكومة المحلية في "لجان تطوير القرية"). كما كان موضع تقدير واحترام وجود إطار عمل منفصل لمراقبة وتقييم "الخطة الغذائية متعددة القطاعات"، والتواصل القوي وعناصر التأييد المدعومة من مكونات تغيير السلوك، وبرنامج الحماية الاجتماعية للنساء لترويج الولادة في المستشفيات والمراكز الصحية، وبرنامج شبكة الأمان الاجتماعية للأطفال من أجل تحسين التغذية.

ومن الممارسات الجيدة التي أبلغت النيبال أنها تعلمتها من طاجكستان التشغيل الفعّال لنظام الصحة العام، ودمج أخصائيي التغذية في برامج القطاع الاجتماعي. كما اهتم الوفد النيبالي كثيراً بمراكز الصحة الأولية، والتطبيق المنهجي لخطة وأنشطة "الماء والصرف الصحي والنظافة الشخصية" WASH في طاجكستان.

الخطوات المقبلة

سوف يواصل الأشخاص التقنيون الرئيسيون الانخراط في تطوير "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" لمساعدة طاجكستان في وضع اللامسات الأخيرة على خارطة الطريق لتوسيع نطاق التغذية وتطوير إطار عمل النتائج المشتركة للتغذية. تلتزم النيبال بدعم الدول الأخرى والتعلم من نجاحات غيرها من دول حركة SUN عبر زيارات مشابهة. في عدد مقبل من "التبادل الغذائي"، تأمل "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN عرض متابعة لهذه المقالة، والتي سوف تستكشف كيف استطاع الوفد الطاجكستاني استخدام التجارب والدروس المستفادة من زيارة النيبال.

القطاعات على مستوى المقاطعة والمجتمع.

تمّ تنظيم اجتماع تمهيدي في "المفوضية الوطنية للتخطيط" لمشاركة توقعات المندوبين والحصول على تحديث عن تقدم حركة SUN في النيبال من الشخص المسؤول عن تنسيق SUN في الدولة. وقد تبع ذلك عروض إيضاحية حول النظرة العامة لوضع التغذية في الدولة، و"إطار عمل حركة SUN" في النيبال، وعملية "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" MSNP، والهيكلية، وآلية التنسيق، وكيفية تدفق الميزانية، كذلك الدروس المستفادة من تطبيق مشاريع التغذية متعددة القطاعات.

بعدها زار الوفد ثلاث مقاطعات: "نواكوت"، إحدى المقاطعات التي تأثرت بالزلازل، و"نواباراشي" و"كايلفاستو"، وهما مقاطعتان من المقاطعات الست ضمن "الخطة الغذائية متعددة القطاعات". في "نواكوت"، قابل الوفد أصحاب مصالح على مستوى المقاطعة يمثلون الهيكلية المؤسسية وأعضاء "لجان تطوير القرية" VDC وكان محور اللقاء تطبيق الأنشطة خلال كل من الحالات الطبيعية وحالات الطوارئ. كما تفاعل وفود طاجكستان مع أفراد المجتمع، بينهم مجموعات الأمهات، والمتطوعات في صحة المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني.

التقدّم والنتائج

اختتمت الجولة الدراسية بتبادل النتائج من الزيارة الميدانية التي قامت بها الوفود، وركزت بشكل أساسي على "أفضل ممارسات" تدخلات النيبال متعددة القطاعات، والتي قد تساعد في توفير خارطة طريق مسار العمل المستقبلي بالنسبة لطاجكستان.

وتتضمن أفضل الممارسات ما يلي:

- تطوير وتطبيق "الخطة الغذائية متعددة القطاعات"، مثل خلق هندسات مختلفة متعددة القطاعات للتغذية ووظائفها التشغيلية الفعّالة على مختلف المستويات؛
- التنسيق بين الوزارات وشركاء التطوير يتمّ تسهيله من قبل "سكرتاريا الأمن الغذائي وأمن التغذية"؛
- تقدير تكلفة "الخطة الغذائية متعددة القطاعات" وآلية الإدارة المالية، بما فيها آلية تخصيص الميزانية للتغذية على مستوى "لجان تطوير القرية"؛
- تحديد تدخلات القطاع بالتوافق مع "الخطة الغذائية متعددة القطاعات"؛

مصادر على الإنترنت

البرنامج الإلكتروني "تكلفة النظام الغذائي"

البرنامج الإلكتروني "تكلفة النظام الغذائي" CotD، والذي طُوِّره "أنقذوا الأطفال"، يتيح لممارسي الصحة العامة تحديد أرخص تكلفة شراء ممكنة لمجموعة من الأطعمة الموجودة محلياً، والتي تلبي احتياجات الطاقة، والمغذيات الكبيرة، والدقيقة، وتزويد العائلات بنظام غذائي مغذٍ. مع هذا الإصدار الجديد، تمّت إعادة كتابة "تكلفة النظام الغذائي" CotD بالكامل كي يكون برنامجاً مستقراً أكثر، ومتاحاً للاستخدام بشكل مجاني. لقد استخدمت "أنقذوا الأطفال" البرنامج الإلكتروني في بنغلاديش وميانمار على سبيل المثال، للمساعدة على قياس تأثيرات أزمة أسعار الغذاء في العام ٢٠٠٩ وتحديد مبالغ التحويلات النقدية في برنامج المال للعمل. كما توجد أيضاً العديد من ملفات الإرشاد المتاحة، ومنتدى للدعم على الإنترنت. لتحميل البرنامج الإلكتروني المجاني، يرجى الذهاب إلى:

www.heacod.net/countries/reports/cotd-software-version-2-2016

التعرّف على ميزانيتك

الحصول على دعم في وضع الميزانية مفتاح أساسي لتحقيق أهداف الأنشطة التي تمّ تخطيطها. هذه الأداة الميزانية التغذية مصدر مفيد لجميع الذين يخططون في دورة الميزانية (أنظر الرسم البياني)، وبينهم صنّاع السياسات، والذين يطبقونها، وصنّاع القرارات من أجل إعطاء الأولوية للمجالات التي يرونها هامة. كما يمكن لنتائج التحليل إعلام أصحاب المصالح المنخرطين في تأييد التغذية عن أية مرحلة من الميزانية تتطلب المزيد من التمويل. وهناك أفكار إضافية في قسم "البحث في الميزانيات" عن كيفية تأييد التغذية عبر عمليات الميزانية. لمعرفة المزيد، يرجى الذهاب إلى:

<http://www.spring-nutrition.org/publications/series/users-guide-nutrition-budget-analysis-tool/technical-background>



طفل يأكل طعامه التكميلي الذي حضّته أمه، مقاطعة ساتكيرا، بنغلاديش



تحسين التغذية عبر الأنظمة الزراعية والغذائية

لقد أطلقت "منظمة الأغذية والزراعة" FAO نموذجاً تفاعلياً للتعليم الإلكتروني مصمماً كي يساعد المحترفين من أي حقل مرتبط بالزراعة والأنظمة الغذائية ويشارك في تصميم وتطبيق السياسات والاستثمارات الحساسة للتغذية. يستخدم النموذج التعليم المبني على الحوار لتوضيح الصلات بين الزراعة، وأنظمة الغذاء والتغذية، وأمثلة من المبادرات العالمية والإقليمية الحساسة للتغذية.

<http://www.fao.org/elearning/#/elc/en/course/NFS>

دورات أخرى على الإنترنت

- التغذية، والأمن الغذائي، وسبل العيش: مفاهيم أساسية
<http://www.fao.org/elearning/#/elc/en/course/NFSLBC> - دورة قصيرة في أساسيات التغذية.
- الإتفاق على أسباب سوء التغذية من أجل العمل المشترك
<http://www.fao.org/elearning/#/elc/en/course/ACMJA> - مصدر أساسي لتحسين فهم أسباب سوء التغذية متعددة القطاعات ودعم تخطيط التغذية المتكامل.
- وضع البرامج لنتائج التغذية
<http://www.lshtm.ac.uk/study/freeonlinecourses/nutrition/index.html> - دورة مصممة لاستكشاف تعقيدات نقص التغذية، وتبسيط الضوء على أسبابه متعددة القطاعات، وتحديد الحلول البرمجية المحتملة.

دورة الصيف للتغذية ٢٠١٧

التغيير الجذري للتغذية: أفكار، وسياسات، ونتائج ٢٠١٧

(الإثنين، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٧ - الجمعة، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٧)

هذه الدورة التي تستمر ٥ أيام في "معهد دراسات التطوير" في برايتون بالمملكة المتحدة مصممة لكّل من صنّاع السياسات وممارسي علوم الصحة. وستعرّف الدورة المشاركين على طرق تفكير جديدة فيما يتعلق بنقص التغذية وما يجب فعله إزاء هذه الحالة. كما تمنح قاعدة حيث يستطيع المشاركون تطوير مهاراتهم القيادية المستقبلية الخاصة من أجل تغيير جذري.

لمعرفة المزيد، زوروا الصفحة التالية: <http://www.ids.ac.uk/study/short-professional-courses>

تحديثات حركة SUN

كان الثاني والعشرون من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في المقر الرئيسي لمنظمة "اليونيسيف" في نيويورك يوماً مميزاً لحركة SUN لأنها دشنت مجموعتها القيادية الجديدة، والتي تضم ٢٩ مناصراً للتغذية حول العالم، بمن فيهم رؤساء دول حاليين وسابقين، وقادة من القطاعين العام والخاص، وصنّاع التغيير الاجتماعي. كذلك أطلقت استراتيجيتها و خارطة الطريق الجديدة للأعوام ٢٠٢٠-٢٠١٦، وهي رؤية عملية تُظهر كيف أن العمل المشترك يمكن أن ينهي سوء التغذية.

وقد تعهد أعضاء المجموعة القيادية بوضع التغذية على رأس الأجندة الدولية، ووفّر الحدث منصة لهم كي يعبروا عن التزاماتهم بالقضاء على سوء التغذية بكافة أشكاله، وفي كل مكان.

"بعد الانضمام إلى حركة SUN، أخذت التغذية على محمل الجد وجعلتها إرثاً من فترة رئاستي. ومن الآن فصاعداً، سوف أناصر التغذية الجيدة وأهميتها لتعليم الأطفال ومستقبلهم."

جاكاي كيكويتني، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وعضو في المجموعة القيادية



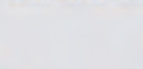
لمحة عن استراتيجية SUN

لقطة طموحة للمرحلة الثانية من حركة SUN (٢٠١٦-٢٠٢٠)

رؤية

بحلول العام 2030، سيتحرر العالم من جميع أشكال سوء التغذية. ستقود التحرير الحكومات وتدعمه المنظمات والأفراد - ويضمن العمل الجماعي أن ينجز كل طفل، ومراهق، وأمر، وعائلة حقهم في الغذاء والتغذية، ويحققون أقصى إمكاناتهم، ويشكلون مجتمعات مستدامة ومزدهرة.

مسارات التغيير الجذري



خارطة الطريق لحركة SUN

تحتفظ الاستراتيجية وخارطة الطريق الجديدة بتركيزها الأساسي على "نافذة الفرصة في أول 1000 يوم من الحياة" منذ الحمل وحتى العيد الثاني لميلاد الطفل. مع ذلك، تعترف الاستراتيجية وخارطة الطريق الجديدة بواقع أن لدى كل دول مشكلة في سوء التغذية وتستجيب لهذا الواقع. وهي تستفيد من كون التغذية في الوقت الراهن متصدرة عالمياً كأولوية إجتماعية واقتصادية، وتحدد حركة SUN كمنصة ضرورية لتبادل التقدّم والتحديات، كذلك إرشاد منهج لمعالجة سوء التغذية تقوده الدولة ويكون متعدداً من حيث أصحاب المصالح والقطاعات. وتعترف بحركة SUN كنموذج للتعاون بين أصحاب المصالح المتعددين (نموذج يقسم الأساليب المنعزلة في العمل) والمتصدّر في إعلام تطبيق "أهداف التنمية المستدامة". والأهم من ذلك أن خارطة الطريق تستند إلى الاحتياجات التي أشارت إليها دول حركة SUN كي تحوّل الزخم الذي تمّ تحقيقه في المرحلة الأولى من "الحركة" إلى نتائج ملموسة. وتحدد الخطوط العريضة لخارطة طريق تكون عملية وذات طموحات يتم إنجازها بحلول العام 2020، ويكون فيها لكل صاحب مصلحة دور يلعبه ويتحمّل مسؤولية النتائج.

الدول الجديدة في حركة SUN

شهد العام 2016 انضمام السودان، وبابوا غينيا الجديدة، وولاي "أتر براديش" و"جاركاند" الهنديتين إلى حركة SUN. وتُظهر دول حركة SUN، بينها بنغلاديش، والسلفادور، وغامبيا، وليسوتو، والنيبال، ونيجيريا، والصومال، وسوازيلاند، انخفاضاً ملحوظاً في سوء التغذية مبرهنة إمكانية اجتثائه في المدى المنظور.

تمتلك الآن 49 دولة من أصل 57 لديها حركة SUN¹ "منصة متعددة القطاعات" MSP نشطة وفاعلة على المستوى الوطني. ولدى 39 دولة "تحالف مجتمع مدني"؛ و29 دولة تتعاون بنشاط مع شركاء القطاع الخاص؛ و33 دولة أسست "شبكة الأمم المتحدة لحركة SUN"؛ و28 دولة عيّنت شخصاً مسؤولاً لاجتماعات المانحين كي يساعد على توفيق المصادر الخاصة بالتغذية لمساندة خطط التغذية الوطنية.

¹ تمّت مصادفة تقدّم دول حركة SUN المسجّل والمذكور أعلاه من "اليونيسيف" و"منظمة الصحة العالمية"، و"مجموعة البنك الدولي للتقديرات المشتركة لسوء التغذية".



للتسجيل من أجل الحصول على إصدار "التبادل الغذائي"
Nutrition exchange، يرجى الذهاب إلى الرابط التالي:
www.ennonline.net



ENN إنتاج شبكة التغذية في الطوارئ

ENN

شبكة التغذية في الطوارئ

العنوان: ٣٢ شارع ليوبولد أوكسفورد OX٤ ١٢٧

المملكة المتحدة - بريطانيا

البريد الإلكتروني: office@ennonline.net رقم الهاتف: ٣٢٤٩٩٦-١٨٦٥ (٠) ٤٤+

رقم تسجيل الجمعية الخيرية: ١١١٥١٥٦ رقم تسجيل الشركة: ٤٨٨٩٨٤٤